إعمار للاستشارات الهندسية
IMAR, Engineering Consultants

رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تطوير عمليات متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية

وزارة الداخلية
إمارة منطقة الجوف

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
Ministry of Municipal Rural Affairs & Housing

أمانة الجوف

تطوير عمليات متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية

بسم الله الرحمن الرحيم

١ مقدمة

٢ متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية

٢-١ تعريفات ومفاهيم أساسية

٢-٢ الإطار العام لعملية المتابعة والتقييم

٢-٣ الإجراءات المنهجية لعملية المتابعة والتقييم

٣ متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية : نموذج إرشادى

٣-١ دورة متابعة وتقييم أداء السياسات

٣-٢ الإطار التنظيمى لإجراء عملية المتابعة والتقييم

٣-٣ النموذج الإرشادى : سياسات الحماية الاجتماعية

٤ متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية : نموذج إرشادى

٤-١ تطوير المرصد الحضرى المحلى كمرصد حضرى ذكى

٤-٢ بناء الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة

٤-٣ تحديث وتشغيل قاعدة البيانات

٤-٤ إصدار تقارير النتائج والتوصيات

٤-٥ بناء وتنمية القدرات

٤-٦ إنشاء منصة التنمية الحضرية

٤-٧ مراقبة الجودة وكفاءة الأداء

٥ متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية : نموذج إرشادى

٥-١ المراجع العربية

٥-٢ المراجع الأجنبية

٦ الملاحق

٦-١ سياسات التنمية الحضرية

مقدمـــــــة

يشكل هذا التقرير إضافه جديدة للمرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف ، حيث يتصدي لأحد الموضوعات المحورية التي تتعلق بالآداء الحضري للمدن .. وهي **" متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية "** وذلك لمعرفة ما إذا كنا نمضي علي المسار الصحيح في اتجاه تحقيق الأهداف المرجوة .. من خلال القياس الموضوعي لفعالية وكفاءة السياسات المنفذه أو التي يجري تنفيذها .

ينقسم التقرير إلي فصلين رئيسيين يسبقهما فصل تمهيدي عن ماهيه المتابعة والتقييم .. وأهدافها ومخرجاتها، ويختتم هذا الفصل بالإجراءات المنهجية لعملية المتابعة والتقييم .

ينتقل التقرير بعد ذلك إلي الفصل الثاني والذي يعرض لأساليب متابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية ، وذلك من خلال نموذج إرشادي (سياسات الحماية الاجتماعية) حيث يبدأ بتحديد مؤشرات الآداء .. وكيفية قياس مدي تقدمها ورصد فجوة **" السياسة .. التنفيذ"** (إن وجدت) وتحديد أسبابها .

وينتهي هذا الفصل بطرح الآليات المقترحة لتطوير السياسات الحاليه ، بما يحقق النتائج والأهداف التي كانت تسعي لبلوغها.

أما الفصل الثاني فيعني بالمنظومة الاكترونية لتفعيل عمليات متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية ، حيث يركز بصفة أساسية علي جاهزية المرصد المحلي بمنطقة الجوف كمرصد حضري ذكي يقوم علي تصميم وتشغيل قاعدة البيانات وتفعيل التواصل الالكتروني مع الشركاء بكافة الدوائر المعنية .. وإعداد التقارير الالكترونية والورقية ونشرها.

ينتهي هذا الفصل .. بالإشارة إلي أهمية بناء وتنمية قدرات الكوادر الفنية / الإدارية بالإدارات المعنية بصياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية وقياس آدائها.

لقد تم إعداد هذا التقرير في إطار مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وكذلك توجهات ومضامين اللائحة التنظيمة للمراصد الحضرية بالمملكة ، ليشكل بذلك المرجعية الأساسية لإجراءات وآليات متابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية بمنطقة الجوف.

آملين أن يسهم هذا الإصدار في الجهود المباركة لحكومة خادم الحرمين الشريفين ، صوب دعم وتعزيز الإدارة الحضرية ، من أجل الوصول لقرارات تنموية ناجحة ، ترتكز علي مخرجات المراصد الحضرية بمناطق المملكة.

نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد ، لإنجاز تطلعات ولاة أمرنا ، حفظهم الله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ربوع المملكة،،،

2

متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية

٢ . متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية

تشكل خطة التنمية الوثيقة الرسمية التي تعدها الجهات المعنية في الدولة والتي تمثل ناتج الجهد التخطيطى المبذول . والوسيلة التي يتم عبرها تحقيق أهداف عملية التخطيط . وهى تتضمن السياسات والبرامج التنموية لإنجاز الأهداف المخططة . وتتدرج عملية متابعة وتقييم آداء السياسات ضمن مراحل العملية التخطيطية .

شكل المتابعة والتقييم كأحد مراحل العملية التخطيطية

المصدر : استشارى المشروع

٢-١ . تعريفات ومفاهيـم أساسية

إن متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية ، عملية مترابطة ، تبدأ بالجمع المنهجى للبيانات المتعلقة بمؤشرات الآداء ، والتي تساعد على معرفة ما إذا كان تنفيذ سياسة ما يمضى على المسار الصحيح نحو تحقيق النتائج المرجوة ، ومن ثم القياس الموضوعى لفعالية وكفاءة آداء تلك السياسة .

• متابعة تنفيذ السياسات

• عملية ذات طابع داخلى تستهدف إمداد الإدارة العليا بالمعلومات الدقيقة وفى التوقيت المناسب عن آداء السياسات المنفذة للمساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الكفاءة والفعالية .

• عملية منظمة ومخططة ومستمرة لجمع المعلومات عن إنجازات وتأثيرات السياسات التي يجرى تنفيذها لتحديد مدى توافق سير الأنشطة مع السياسات الموضوعة اعتمادا على مؤشرات الآداء .

• تقييم آداء السياسات

• أحد الممارسات الإيجابية التي تستخدم لمعرفة وتحليل أسباب تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف الموضوعة .

• عملية قياس مدى نجاح السياسة الجارى تنفيذها أو التي تم تنفيذها في الوصول للأهداف المخطط لها، وذلك بإستخدام مؤشرات الآداء .

• الفرق بين المتابعة والتقييم

التقييم	المتابعة
عملية مرحلية	عملية مستمرة
تقدم تحليل معمق وموسع لمقارنة ما تم تخطيطه وما تحقق	تتعقب وتحلل سير السياسة التى يجرى تنفيذها وتوثقها
تركز أكثر على النتائج وتتضمن قياس الأثر والاستمرارية	تركز أكثر على الآداء ومتابعة مؤشرات الإنجاز
تجيب على لماذا وكيف تم تحقيق النتائج	تجيب على أى من الأنشطة تم تنفيذها وأى من النتائج تم تحقيقها .
تقدم للجهات المعنية خيارات استراتيجية	تنبه القيادة للمشاكل الموجودة وتقدم خيارات أنية للحلول.
توفر قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة المستقبلية	توفر قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة المستقبلية
قد يستعان بمقيم خارجى أو لجنة متخصصة	مهمة الجهة المعنية فى الأساس

مؤشـرات الآداء

هى الطريقة التى يمكن من خلالها التعبير عن النتائج المرجوة من تحقيق الهدف بطريقة واضحة ومحددة .. لتسهيل متابعة مدى التقدم تجاهه . ويمكن قياس الهدف بعدة مؤشرات ، طبقا لمستويات القياس التالية :

- **مستوى الأثر :** القيمة المضافة العليا التى تتحقق نتيجة بلوغ هذا الهدف .
- **مستوى النتائج :** مدى تحقق النتيجة المرجوة من تقييم الآثر الفعلى الملموس للمخرجات.
- **مستوى المخرجات :** قياس الخدمات أو المنتجات التى تم الحصول عليها من خلال الأنشطة والتى تؤدى بالتبعية إلى تحقيق النتائج .
- **مستوى المدخلات :** قياس مدى توفر الموارد المطلوبة لإنجاز الأنشطة المستهدفة .

٢-٢ . الإطار العام لعملية المتابعة والتقييم

يعنى الإطار العام بأهمية وجود نظام فاعل لعملية متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية متحكمة أسس ومبادئ ومعايير الجودة .

وجود نظام فاعل للمتابعة والتقييم

- **التأكد من سلامة وموضوعية سياسات التنمية :** رصد مواطن الضعف / الاختلال والعمل على تعديل وتقويم المسار أولا بأول .

- **التأكد من الكفاءة :** مدى حسن استخدام وتوظيف الموارد المتاحة.
- **التأكد من الفعالية :** مدى بلوغ سياسات التنمية أهدافها المخططة .
- **التغذية الراجعة :** الإدراك المبكر للمشاكل وتحديد التعديلات واقتراح الحلول .
- **الإجابة على التساؤل التنموى " هل هناك مراقبة" :** توضيح الأثر ومدى نجاح سياسات التنمية في المشكلة / القضية المطروحة .

ويعتبر وجود هذا النظام ... الضامن الرئيسى لتحقيق أهداف سياسات التنمية الحضرية وإدراكها على أرض الواقع، وذلك بالمتابعة المستمرة من خلال تعقب وتحليل مسار السياسة وتوثيق مراحل تطبيقها ، والتأكد من تنفيذها - بشكل دورى - في الاتجاه الصحيح ..

إنشـاء وحدة للمتابعة والتقييـم

يقترح استحداث آلية مستدامة للمتابعة والرقابة بالمرصد الحضرى بمنطقة الجوف ، عن طريق إنشاء وحدة للمتابعة والتقييم داخل "إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية " ، على أن تتولى هذه الوحدة متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية بالمنطقة . وفيما يلى عرض للهدف الرئيسى للوحدة ، ومهامها الرئيسية ، ومستويات المتابعة والتقييم ، والتقارير الدورية التي ستصدرها بالاشتراك مع إدارة المؤشرات الحضرية بالمرصد .

• الهدف الرئيسى لوحدة المتابعة والتقييم

يتمثل الهدف الرئيسى لوحدة المتابعة والتقييم في توفير آلية مستدامة لمراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات للتحقق من مدى اتساق الخطط القطاعية مع الرؤية والتوجهات والأهداف المعلنة .

كما تقوم الوحدة ببناء نظام معلوماتى يستخدم كأداة المتابعة تحقق مؤشرات قياس الأداء . تلعب الوحدة أيضاً دوراً تنسيقياً بين الجهات المنوط بها تنفيذ سياسات التنمية الحضرية للتأكد من تكامل الجهود ومنع تضارب البرامج والمشروعات ، كما تعمل على حل المشاكل التي قد تطرأ أثناء تجسيد السياسات على أرض الواقع . تتولى الوحدة كذلك بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين ، تقييم أثر تنفيذ السياسات على المجتمعات المحلية ودورها في الارتقاء بجودة الحياة .

• مهام وحدة المتابعة والتقييم

▶ التأكد من اتساق سياسات التنمية الحضرية مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

نظراً لأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تمثل الإطار العام للتنمية المستدامة ، وتنبثق عنها سياسات التنمية قصيرة ومتوسطة الأجل خلال السنوات القادمة ، فإن مراجعة هذه السياسات على المستوى الوطنى والإقليمى والقطاعى والتأكد من اتساقها مع رؤية المملكة ومستهدفاتها يمثل حجر الأساس في ضمان عملية التنفيذ وتحقيق الأهداف المنشودة . وتصبح مسئولية وحدة التقييم والمتابعة بالتعاون مع الجهات المعنية التأكد من تحقيق الترابط بين سياسات التنمية المختلفة ومدى مساهمتها في تحقيق مؤشرات قياس الأداء وفقا للإطار الزمنى المحدد.

▶ إعداد قاعدة بيانات لمتابعة وتقييم أداء السياسات

تقوم الوحدة - من خلال المرصد الحضرى المحلى "الذكى" - بإدماج / إدخال جميع المؤشرات المستخدمة في عمليات المتابعة والتقييم ضمن قاعدة البيانات (أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير) وذلك بهدف توفير أداة متطورة تتضمن قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة يتم تحديثها بصفة دورية تساعد في عملية متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية وربطها بالمستهدفات المرجوة ، وذلك للتعرف على مدى التقدم المحرز في عمليات التنفيذ ومدى تحقق مؤشرات قياس الأداء وإعداد التقارير المطلوبة .
وتقوم الوحدة - من خلال المرصد الحضرى - بتعميم النظام على جميع الدوائر المعنية بقطاعات التنمية لاستخدامه في متابعة أداء سياسات . كما تتولى الوحدة تطوير نماذج للمتابعة المكتبية والميدانية لتنفيذ السياسات .

◀ التدريب وبناء القدرات

تقوم الوحدة بدور هام وحيوى في رفع الكفاءات وبناء وتطوير القدرات للكوادر الفنية والإدارية بالدوائر المعنية ، وكذلك تقديم الدعم الفني لهذه الجهات من خلال المرصد الحضرى المحلى وبالتنسيق مع المرصد الوطنى ، حيث تقوم الوحدة بإعداد حزم وبرامج تدريبية (بالتعاون مع جامعة الجوف) تستهدف رفع قدرات العاملين بهذه الأجهزة وقياداتها سواء فيما يتعلق بإعداد سياسات التنمية المستدامة ، أو متابعتها وفقاً للنظام الالكترونى والنماذج الحديثة للمتابعة والتقييم .

◀ متابعة جمع البيانات والإحصاءات حول مؤشرات قياس الآداء

تتولى الوحدة مسئولية جمع البيانات والإحصاءات لكافة المرشرات المطلوبة ، لمتابعة تنفيذ وتقييم آداء سياسات التنمية وذلك بالتشاور والتنسيق مع اللجان المتخصصة (أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير).

◀ المراجعة وتحليل مؤشرات قياس الآداء

تتولى الوحدة عملية مراجعة وتحليل البيانات والإحصاءات التي تم جمعها (بالتنسيق مع اللجنة المتخصصة) للتأكد من مدى التقدم في عملية التنفيذ مقارنة بمؤشرات قياس الآداء والمستهدفات التي تم تحديدها، والوقوف على أسباب القصور (في حالة وجودها) ووضع آليات معالجتها وتفادى تكرارها . كما تقوم بتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه عمليات التنفيذ وكيفية التغلب عليها . كما تتولى الوحدة مسئولية مراجعة مستهدفات سياسات التنمية الحضرية بالمنطقة ومبادراتها بصفة دورية في ضوء نتائج التحليل وذلك لضمان توافقها مع أي مستجدات على الساحة المحلية أو الإقليمية واقتراح الآليات المناسبة لإجراء التعديلات المطلوبة وتصحيح المسار في الوقت المناسب .

٢-٣ . الإجراءات المنهجية لعملية المتابعة والتقييم

يقترح أن تقوم على عملية متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية **(ملحق رقم ٦-١)** وتقييم آدائها لجان متخصصة ، وذلك في ضوء ما نصت عليه اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية الصادرة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان بتاريخ **١٤٤٢/٤/٣٠هـ** .

وكما هو موضح في الفصل الثالث من هذا التقرير سوف تقوم هذه اللجنة - تعاونها وحدة تمكين دراسات التنمية الحضرية بالمرصد المحلى - بإعداد تقرير يتضمن نتائج متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية وتقييم آدائها وفقا لنموذج إرشادى لمراحل وخطوات المتابعة والتقييم والتي تتضمن ثلاثة مراحل بخلاف المرحلة التحضيرية .

456

3

متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية: نموذج إرشادي

٣ متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية: نموذج إرشادي

من المعروف أن السياسات التنموية الناجحة لديها شئ مشترك .. وهو أنها تدار - في إطار تشاركي من الأطراف ذات العلاقة - وبدعم فريق متخصص يفكر بشكل تحليلي ، باحثا عن السبب والنتيجة والأثر المرتبط بسياسة ما .

في هذا السياق ، يعرض هذا الفصل من التقرير لعملية متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية - بمنطقة الجوف - حيث يسهم من خلال المنهجية المتبعة في الإجابه عن الأسئلة المتعلقة بمراحل وخطوات دورة " **المتابعة والتقييم** " .. وذلك من خلال نموذج إرشادي تطبيقى ، يركز على سياسات الحماية الاجتماعية.

٣-١ دورة عملية متابعة تنفيذ السياسات وتقييم آدائها

يرتبط تحقيق أهداف سياسات التنمية الحضرية المستدامة بمدى استجابة برامج وخطط التنمية لاحتياجات و أولويات المجتمعات المحلية ، والتي تقوم على معرفة شاملة بمعطيات الواقع "المعلوماتية" كمدخل رئيسي لضمان كفاءة وفاعلية تنفيذ السياسات.

هنا يكمن دور " المرصد الحضري المحلي " كمركز متخصص يعمل على متابعة تنفيذ السياسات من خلال جمع وتحليل المعلومات التي تسهم بدورها في دعم دوائر صناعة القرار لتحديد مشاكل ومعوقات تنفيذها ، وتمكينها من مراجعة وتقييم تلك السياسات وتعديل مساراتها (البند الثاني ، المادة الخامسة عشر، اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية).

لقد أسفرت عملية رصد وتحليل حالة التنمية الحضرية بمنطقة الجوف عن العديد من القضايا التي جرى تصنيفها وفقا لأهميتها النسبية ، كما أمكن تحديد مجموعة القضايا ذات الأولوية - والتي تتشابك بشكل أو آخر مع قائمة القضايا الأخرى - حيث جاء في طليعتها المشاكل المرتبطة بآداء الاقتصاد المحلي (ارتفاع معدل البطالة مقابل انكماش معدل النمو السنوي للعمالة ، ...) وبرامج الحماية الاجتماعية (الأطفال المعاقين ، معدلات الجريمة ، المرأه المعيلة.....) ومنظومة النقل والمرور (نسب الوفيات المرتفعة بسبب حوادث الطرق ،....).

يظل الدور المحوري للمرصد الحضري المحلي في متابعة وتقييم آداء السياسات الجارية وتعميق دراسة القضايا ذات الأولوية - بمشاركة الأطراف المعنية - وذلك من خلال وحدة المتابعة والتقييم المقترح تأسيسها وكذلك الدعم الفني للجان المتخصصة (الدائمة / المؤقتة) بهدف التحديد الدقيق للتدخلات/ المبادرات المطلوبة لتصحيح المسار وتطوير السياسات في إطار دورة واضحة ومحددة المعالم لعملية رسم سياسات التنمية الحضرية ومتابعة تنفيذها وتقييم آدائها .

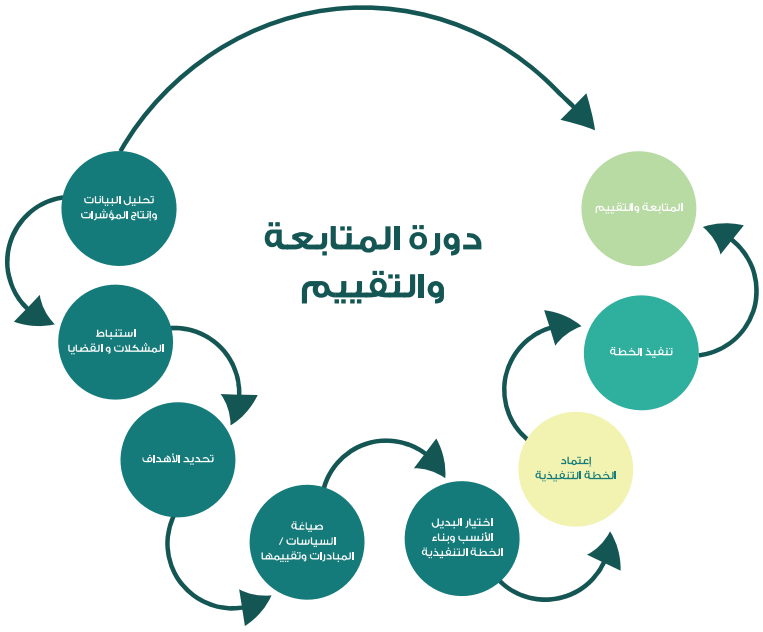

المصدر : استشاري المشروع

٣-٢ الإطار التنظيمي لإجراء عملية المتابعة والتقييم

ويتلخص في إطار تشاركى للأطراف المعنية ، من خلال لجان متخصصة يتم تشكيلها وفقا لطبيعة القطاع التنموي (اقتصادي ، اجتماعي ، عمراني ، بيئي ، ...إلخ) على أن تتولى كل لجنة إعداد تقريرها في هذا الصدد ، وذلك وفقا لما يلي:

. تشكيل لجنة للمتابعة والتقييم

تتطلب عملية متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية إجراءات وتدخلات محددة - علي المدي القصير / الطويل / المتوسط - يمكن أن تقوم بها لجان متخصصة من الجهات المعنية بقطاعات التنمية الحضرية بحيث تتولى اللجنة إعداد تقرير نتائج متابعة وتقييم آداء السياسات ، على أن يشمل إطار عمل اللجنة .. ما يلي:

-تحديد مهام كل عضو من أعضاء اللجنة في ضوء الأهداف التي يتم تحديدها ومن خلال التشاور بين الأعضاء.
-وضع إطار زمني محدد للانتهاء من إعداد التقرير.
-تحديد المعوقات التي قد تواجه عملية إعداد التقرير وتحتاج إلى تدخلات مركزية.

يتضمن تقرير المتابعة والتقييم العناصر الأساسية التالية بشكل أساسى:

-فجوة السياسة التنفيذ (نتائج تنفيذ السياسات / مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة).
-أسباب الفجوة (تحديد ما إذا كانت تكمن في البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية) .
-إجراءات التصحيح والتعديل (التغذية الراجعة Feed Back) .

-المبادرات المقترحة (ضبط وتوجيه مسار السياسات).

على أنه .. يجب الآخذ في الاعتبار أن تقرير المتابعة والتقييم يجب ألا تتجاوز فترة إعداده بما فيها الاجتماعات التشاورية مع الجهات المعنية مدة ثلاثة أشهر، وكذلك أن يكون الممثل عن الجهة (عضو اللجنة) هو المسئول الأول في جهته ، وأن يكون قادرا على اتخاذ القرار ، ومن ثم رفع نتائج التقرير إلى المجلس التنسيقي للمرصد لإقراره ، وكذلك الموافقة علي إجراءات التصحيح ومبادرات ضبط وتوجيه مسار سياسات التنمية الحضرية ، من مجلس المنطقة واعتمادها من سمو أمير المنطقة (وإلزام الأطراف ذات العلاقة للعمل بمقتضاها) وأن ترفع إليه تقارير المتابعة ، علي أن يعرض على سموه بشكل خاص المعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المبادرات التي قد تتطلب تدخلات مركزية ودعم سياسي.

• آليات عمل لجنة المتابعة والتقييم

يقوم كل رئيس لجنة مختص "بسياسة ما " بوضع خطة العمل التوافقية (بالتشاور مع أعضاء اللجنة) لإعداد التقرير.

إلا أن ترتيبات تشكيل اللجنة والدعوة لاجتماعها وعرض تقريرها فهي ضمن مهام المرصد الحضري المحلي، طبقا للائحة التنظيمية للمراصد الحضرية.

التشكيل الأولي المقترح للجان المتخصصة

السياسات	فريق العمل الأساسي	فريق العمل المساند	رئيس اللجنة المقترح
السياسات الاقتصادية	• فرع وزارة التجارة والصناعة • الغرفة التجارية الصناعية • أمانة منطقة الجوف • فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة • فرع وزارة السياحة والتراث الوطني	• المؤسسة العامة للتدريب المهني • صندوق تنمية الموارد البشرية • فرع وزارة الخدمة المدنية • مؤسسات المجتمع المدني • جامعة الجوف	الغرفة التجارية الصناعية
سياسات الحماية الاجتماعية	• فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية • مكتب الضمان الاجتماعي • مكتب العمل • مؤسسات المجتمع المدني	• صناديق الدعم وبنك التسليف • فرع وزارة الخدمة المدنية • الغرفة التجارية الصناعية • جامعة الجوف	فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
سياسات النقل والمرور	• أمانة منطقة الجوف • فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة • هيئة الأرصاد وحماية البيئة • جامعة الجوف	• فرع وزارة الثقافة والإعلام • فرع وزارة الأوقاف	جامعة الجوف

المصدر : استشارى المشروع (بناء على نتائج تحليل مؤشرات حالة التنمية)

ويمكن للجان المختلفة دعوة أطراف أخرى للاجتماعات (إذا اقتضت الضرورة ذلك) سواء من المرصد أو من الخبراء المتخصصين...إلخ.

أما تسمية رئيس اللجنة وأعضائها فيمكن الاتفاق عليها داخليا ، علي أن يكون إقرار مقترح تشكيل لجان / فرق العمل، والدعوة لاجتماعاتها من إدارة المرصد الحضري.

وتتولى الإدارة العامة للمرصد الحضري القيام بالمهام التالية لمساندة اللجان المتخصصة في تنفيذ السياسات المقترحة:

-تزويد اللجان بمخرجات المرصد ، سواء قيم المؤشرات أو نتائج الدراسات التحليلية التي تم إنتاجها.
-حضور اجتماعات اللجان كمنسق دون التدخل في أعمالها.
-إعداد تقارير المتابعة لأعمال اللجان (وحدة المتابعة والتقييم المقترح إنشاؤها) ورفعها إلى المجلس التنسيقي للمرصد الحضري.
-توجيه الدعوات إلي اللجان للاجتماع حسب جداول الأعمال والتوقيتات التي تتضمنها خطة العمل.
-توجيه الدعوة لفرق العمل المساندة أو أي طرف منها في حال طلب اللجنة ذلك.
-توفير البيانات التفصيلية التي قد تحتاجها اللجان بقاعدة بيانات المرصد .

٣-٣ النموذج الإرشادي: سياسات الحماية الاجتماعية

بعد إصدار واعتماد نتائج تحليل مؤشرات حالة التنمية بالمنطقة ونشرها – وإتاحتها لكافة الجهات والأطراف المعنية – يقوم المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي بإقرار القضايا الحضرية ذات الأولوية علي مستوي المنطقة ومدنها (البند الثاني، المادة الثانية عشر، اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية).

تبدأ الادارة العامة للمرصد الحضري المحلي – بعد إقرار القضايا –تشكيل لجان مؤقته / دائمة لدراسة القضايا التي تم إقرارها وذلك وفقا لما جاء بالبند الرابع من المادة الرابعة عشر(اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية) وبحيث يتم توظيف مخرجات الرصد في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية.

في هذا الإطار .. تقوم الدوائر المعنية بقطاعات التنمية الحضرية بوضع السياسات والمبادرات المقترحة للتعامل مع القضايا المختلفة، ومتابعة تنفيذها وتقييم آدائها وذلك بالمساندة الفنية لإدارة المرصد الحضري سواء في رسم السياسات ومتابعة وتقييم انجازاتها (إدارة المؤشرات الحضرية) أو في إعداد التقارير الدورية لنتائج المتابعة والتقييم (إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية) وذلك وفقا للائحة التنظيمية للمراصد الحضرية.

وتمثل "سياسات الحماية الاجتماعية " حالة الدراسة التي يعتمد عليها النموذج الإرشادي في مراحل عملية متابعة وتقييم آداء تلك السياسات.

النموذج الإرشادي

سيـاسات الحمـاية الاجتماعيـة

اعترف المجتمع الدولى بالحماية الاجتماعية بوصفها ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ومنحها بذلك مكانة بارزة في برنامج ٢٠٣٠ ،حيث أقرت خمسة من الأهداف البالغة ١٧ هدفاً بدور الحماية الاجتماعية في الاستجابة للتحديات العالمية وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع .

تضطلع برامج الحماية الاجتماعية بدور رئيسى في القضاء على الفقر (الغاية ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة) . وقد أسندت الأمم المتحدة المسؤولية الرسمية في الحماية الاجتماعية إلى منظمة العمل الدولية ، وذلك لإعداد وتقديم التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية (١-٣) من أهداف التنمية المستدامة عن طريق المؤشرا١-٣-١. إضافة إلى ذلك ، تدعو الغاية ١-أ إلى حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة من أجل القضاء على الفقر .

الحماية الاجتماعية في برنامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠: الأهداف والغايات

المصدر : منظمة العمل الدولية (٢٠١٧) بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عملى متمحور حول الإنسان ، جنيف , سويسرا.

. سياسات الحماية الاجتماعية بالمملكة

تواجه المنطقة العربية - بصفة عامة - تحديات كبيرة في إحقاق العدالة الاجتماعية (تفاقم مستويات الفقر ، ارتفاع معدلات البطالة ، لاسيما في صفوف الشباب والنساء ، وتزايد العاملين في القطاع غير النظامى ،... إلخ) لذا تشكل " الحماية الاجتماعية " ببرامجها ومبادراتها الآداة الفعالة للوقاية من المخاطر والحد من الفقر باعتبارها العنصر المحورى في "العقد الاجتماعى" الذى تلتزم بمقتضاه الدولة تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية .

وقد حققت المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا ، على مدى العقدين الماضيين ، في تطوير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية - رغم التحديات المختلفة - مسترشدة بالتجارب الناجحة في العديد من الدول ، والأطر والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة .
تم وضع نظام الحماية الاجتماعية في المملكة وفق استراتيجيات مدروسة بعناية لتحقيق مجتمع سليم وممكن ، فهو نظام بنى بمجهودات من " وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية " ليحقق استقرار المواطنين , ويحسن جودة حياتهم , ويذلل المخاطر أمامهم ، ويعمل على استمرارية دعمهم على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والنفسى .

كما اهتمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بإعداد وتنفيذ البرامج الوقائية التي من شأنها تعزيز دعم الأفراد والمجتمع بكافة فئاته لسد مختلف احتياجاته ،حيث وضعت برامج رعاية وتأهيل لمن هم بحاجة لمساعدات دائمة ، لتصل إلى بناء مجتمعى مستقر ، متوازن, متكافئ.

تمتد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء والمحتاجين ، المتعطلون / الباحثون عن عمل ، المرأة المعيلة ، المسنون ، الأيتام ,الأحداث , المعاقون ,المتأثرون بالكوارث , الفئات الأشد احتياجا ,...إلخ.
ويمكن تقسيم برامج الحماية الاجتماعية بالمملكة إلى ثلاثة مكونات , هي المساعدات الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعى) ، والتأمين الاجتماعى (معاشات التقاعد - رواتب العجز - تأمين البطالة)، وبرامج سوق العمل (برامج بناء المهارات - برامج عمل ومشروعات للشباب.

تأتى ضمن هذه المكونات العديد من المبادرات / البرامج التي تم تنفيذها بمناطق المملكة المختلفة ، لعل أهمها ما يلى :

حـــافـز

برنامج يقدم الدعم المادى لمدة عام للأشخاص الجادين فى البحث عن عمل من أجل تحفيزهم لاستمرارية البحث لحين الحصول على وظائف مستدامة ، كما تزودهم بالمهارات اللازمة لضمان انضمامهم وانخراطهم فى سوق العمل بالشكل اللازم .

تمهيد

برنامج تدريب على راس العمل موجه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية ، ويهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص ، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل .

دروب

منصة وطنية للتدريب الالكترونى ، وهى أحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" التي تسعى إلى تطوير قدرات ورفع مهارات القوى الوطنية من الذكور والإناث ، وإكسابهم المهارات الوظيفية التي تدعم حصولهم على الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها وفق متطلبات سوق العمل .

هدف

برنامج لإعداد وتطوير قيادات المستقبل الوطنية من منسوبى القطاع الخاص للجنسين ، وتوليهم قيادات المنشآت في المملكة . وذلك تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠(التوطين النوعى المتميز لقيادات لها القدرة على التخطيط الإبداعى والابتكار).

حساب المواطن

برنامج تدريب على راس العمل موجه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية ، ويهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص ، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل .

الإعانات

تصرف الإعانات ضمن برامج التمويل الاجتماعى المالية لدعم الأسر القائمة على رعاية فرد أو أكثر من المعاقين أو الأيتام أو من في حكمهم ممن أوكلت رعايتهم إلى وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية ، (أسر المعاقين ، الأسر الحاضنة للأيتام ، انتهاء فترة الكفالة...).

المعاش الضمانى

مبلغ يصرف للمستفيدين بموجب أحكام نظام الضمان الاجتماعى ويصرف شهريا لمن بلغ سن الشيخوخة (+٦٠ عام) , العاجزين عن العمل عجزا دائما / مؤقتا ، المرأة التي لا عائل لها ، الأسرة غير المعولة ,.....إلخ.

• سياسات الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف

شهدت مؤشرات حالة التنمية الاجتماعية بمنطقة الجوف تراجعا نسبيا بشكل عام - خلال الفترة ١٤٣٥- ١٤٤٢ هـ - وذلك فيما يتعلق بالفقر , البطالة , الأمية , المرأة المعيلة ,...إلخ , الأمر الذى يتطلب المزيد من الجهود خلال السنوات القادمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وكذلك أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تركز على نظم الحماية الاجتماعية للجميع .

فقد كشفت نتائج تحليل مؤشرات حالة التنمية الاجتماعية /الاقتصادية بمدينة سكاكا – على سبيل المثال– عن الحقائق التالية :

حالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة سكاكا

المؤشرات			%	
			1435	1442
نسبة الأسر الفقيرة	نسبة الأسر الفقيرة خط الفقر الدولي	سعودي		0.10
		غير سعودي		0.70
		اجمالي		0.20
	نسبة الأسر الفقيرة خط الفقر الوطني	سعودي		6.20
		غير سعودي		20.40
		اجمالي	5.4	7.70
معدل البطالة بين السعوديين الحاصلين على تعليم جامعي – العام		ذكور		14
		إناث		21
		إجمالي		18
البطالة بين الشباب	معدل البطالة (غير المشتغلين) للشباب / السعوديين	ذكور		%40.20
		إناث		%59.00
		إجمالي		%46.40
معدل الأمية للكبار (١٥ سنة فأكثر)		ذكور	7.4	%3.50
		إناث	15.2	%11.30
		إجمالي	11.1	%7.30
نسبة الأسر التي تعيلها إمرأة		سعودي		12.1
		غير سعودي		3.6
		إجمالي	7.2	11.1

المصدر : المرصد الحضرى المحلى بمنطقة الجوف

- الزيادة الملحوظة في نسبة الأسر الفقيرة ، حيث ارتفعت من ٥,٤٪ عام ١٤٣٥هـ إلى ٧,٧٪ عام ١٤٤٢هـ.
- ارتفاع معدل البطالة بين الشباب السعوديين إلى حوالى ٤٧٪ / أخذا في الاعتبار المعدل المرتفع بين الاناث (٥٩٪) عن معدل الذكور (٤٠٪).
- الزيادة الكبيرة في نسبة الأسر التي تعيلها امرأة ، حيث قفزت هذه النسبة من ٧,٢٪ إلى ١١,١٪ خلال السنوات السبع الماضية .
- تراجع معدل الأمية بين الكبار (+ ١٥ سنة فأكثر) من حوالى ١١٪ إلى ٧٪ تقريبا - خلال نفس الفترة الزمنية - وإن كان المعدل الحالي ما زال مرتفعا نسبيا .

ويمكن رصد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الأوضاع الاقتصادية / الاجتماعية الحالية .. فيما يلى :

01 عدم وجود استراتيجية لمكافحة الفقر والاعتماد على المبادرات المحدودة .

02 عدم وجود فرص عمل خارج القطاع الحكومى والذى أصبح مغلقا إلى حد ما .

03 الثقافة المجتمعية المتمثلة في الترفع عن القيام بالأعمال المهنية وتركها للوافدين .

04 عدم رغبة رؤوس الأموال المحلية في دفع التكلفة الاجتماعية لأنشطتهم الاقتصادية

05 عدم تفعيل سياسات توطين الوظائف بشكل واقعى وعملى .

06 محدودية تأثير برامج المساعدات والإعانات .

07 ضعف العوائد الاقتصادية للأنشطة الزراعية (النشاط الرئيس بالمنطقة) لغياب الوعى بأساليب التسويق .

٠ مراحل وخطوات متابعة وتقييم آداء سياسات الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف

يشكل النموذج الإرشادى لمراحل وخطوات متابعة وتقييم آداء سياسات الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف ... دليلا مرجعيا للإدارات والمديريات المعنية بسياسات التنمية الحضرية بصفة عامة ولكل من أمانة منطقة الجوف (المرصد الحضرى) وفرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص ، وغيرهم من منظمات المجتمع المدنى والخبراء .. والمراكز البحثية المتخصصة بجامعة الجوف .

ويقدم الدليل فيما يلى مراحل وخطوات متابعة وتقييم آداء سياسات الحماية الاجتماعية ، والتي تعتبر آلية عملية / واقعية سوف يسهم تطبيقها في تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية .

وقد تم تصميم النموذج الارشادى – من خلال هذا الدليل – بهدف استخدامه على نحو تفاعلى واختبارى , حيث يربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملى ، مما يساعد المستفيدين من الجهات المعنية على تطوير معارفهم ومهاراتهم في آن واحد .

يتكون هذا الدليل من أربعة مراحل تتضمن كل مرحلة منها عدد من الخطوات التي نعرض لها\ فيما يلى :

مراحل وخطوات عملية المتابعة والتقييم

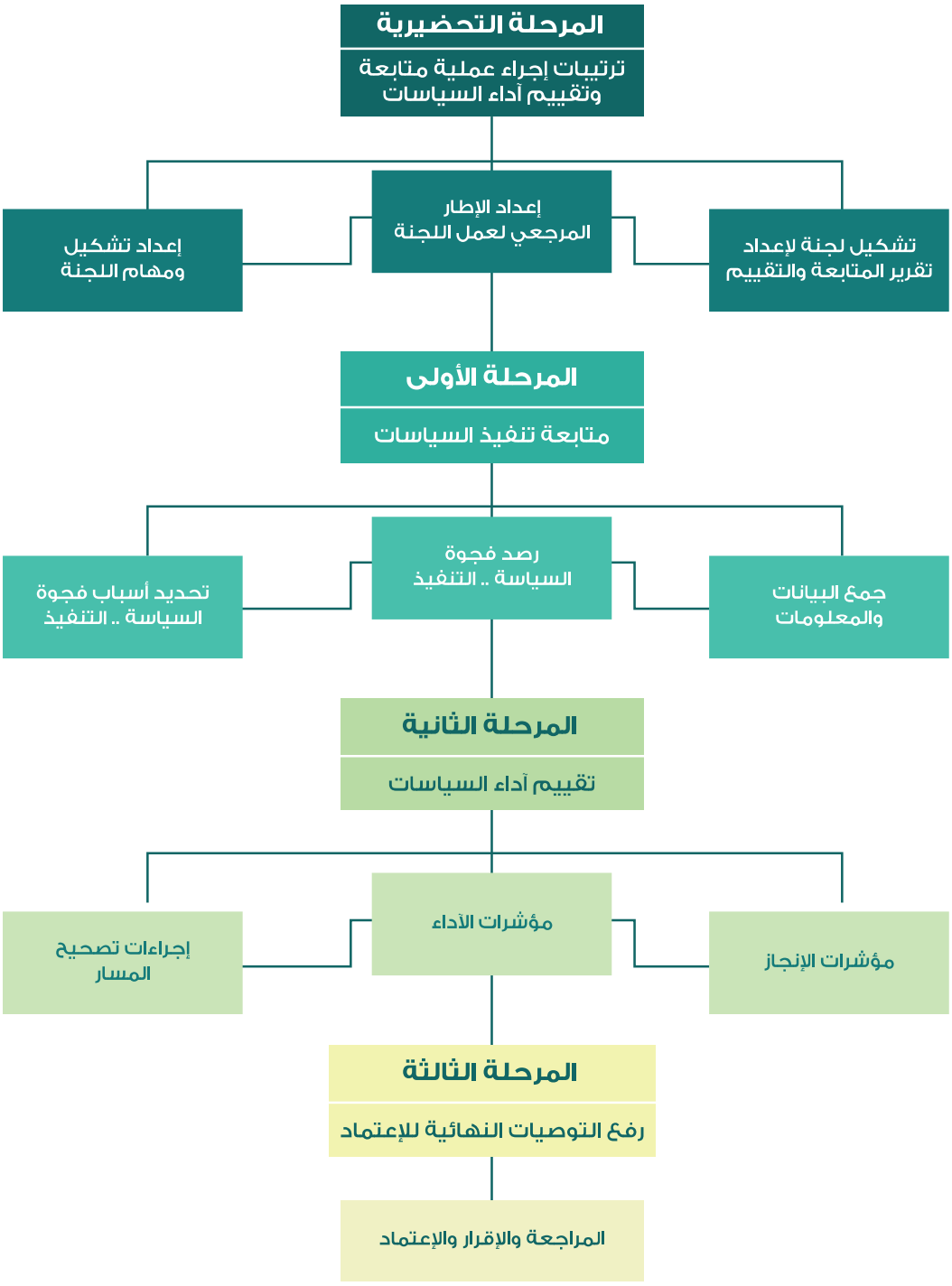

المصدر : استشارى المشروع

المرحلـة التحضـيرية
ترتيبات إجراءات عملية متابعة وتقييم آداء السياسات

الإطار العام

يبدأ دور المرصد الحضري المحلي في هذه المرحلة بإعداد مقترح تشكيل لجنة فنية متخصصة لإعداد تقريرمتابعة وتقييم آداء سياسات الحماية الاجتماعية ، تمهيدا لعرضه علي المجلس التنسيقي لإقراره.

ونظرا لأن سياسات الحماية الاجتماعية
(بمظلتها التي تتسع لفئات عديدة من المجتمع)
تتسم بأعلى قدر من التشابك والتداخل بين العديد من الأطراف ، بالإضافه للجهات ذات العلاقة بمسألة بناء وتنمية الوعي المجتمعي (الثقافة والإعلام ، الصحة، التعليم ، مؤسسات المجتمع المدني، ...إلخ).. فإن أي تصور مقترح لإجراء عملية متابعة وتقييم آداء تلك السياسات يفرض بالضرورة تكامل رؤي الأطراف المعنية في إطار من التنسيق والتشاور والتعاون البناء ، حتي يمكن الخروج برؤية موحدة .. متوافقة .. واضحة المعالم فيما يتعلق بالتدخلات /المبادرات التي من شأنها تصحيح مسار السياسات ومن ثم تحقيق أهدافها

السياسات	الأطراف الأساسية	الأطراف المساندة
سياسات الحماية الاجتماعية	• فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية • مكتب الضمان الاجتماعي • مكتب العمل • مؤسسات المجتمع المدني	• صناديق الدعم وبنك التسليف • فرع وزارة الخدمة المدنية • الغرفة التجارية الصناعية • جامعة الجوف • فرع وزارة الثقافة والاعلام

الخطوة رقم (١):
تشكيل لجنة لإعداد تقرير المتابعة والتقييم

١-١ الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة بإعداد مقترح تشكيل لجنة متخصصه لإعداد تقرير متابعة وتقييم آداء سياسات الحماية الاجتماعية بمدينة سكاكا ، بحيث تضم الكوادرالمؤهلة لهذه المهمة من الجهات التالية ، علي أن يحدد المقترح رئيس هذه اللجنة من بين اعضائها :

- الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي
- فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة
- جامعة الجوف
- مكتب الضمان الاجتماعى
- مكتب العمل
- فرع وزارة الثقافة والإعلام بالمنطقة
- الغرفة التجارية الصناعية
- فرع وزارة الخدمة المدنية
- صناديق الدعم وبنك التسليف
- مجلس التنسيق بين المنظمات الأهلية
- مجلس الشباب
- الجمعيات النسائية
- ..... (أخري)

١-٢ المخرجات

مقترح تشكيل لجنة متخصصة لإعداد تقرير متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الاجتماعية بمدينة سكاكا.

١-٣ المدة الزمنية المقترحة لهذه الخطوة

(5) يوم

١-٤ قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم التشاور مع رئيس المجلس التنسيقي للمرصد حول تشكيل اللجنة ؟
- هل تم التواصل مع المرشحين لعضوية اللجنة؟
- هل تم تعريف المرشحين بالمهمة ؟
- هل وافق المرشحين علي الانضمام للجنة والقيام بالمهام والأنشطة المطلوبة؟
- هل تم تحديد تكلفة أعمال اللجنة ؟ وكيفية تدبيرها بوسيلة أو بأخري؟

الخطوة رقم (٢):
إعداد الإطار المرجعي لعمل اللجنة

يمثل الإطار المرجعي لعمل اللجنة، خارطة الطريق التي تحدد خطوات إعداد التقرير في مراحله المختلفة (المتابعة ،التقييم ، طرح مبادرات التصميم ،...).

١-٢ الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة بإعداد وثيقة الشروط المرجعية لإعداد التقرير ، بحيث تتضمن كافة الجوانب الفنية والتنظيمية والمالية لعمل اللجنة المشكلة ، علي أن تشتمل علي العناصر الأساسية التاليه:

- الهدف من المهمة
- أنشطة اللجنة (جمع بيانات ، تحليل الوضع الراهن ، متابعة تنفيذ السياسات وتقييم الآداء)
- آليات عمل اللجنة (اجتماعات ، زيارات ميدانية ، مراجعة السياسات ،.....)
- مخرجات المهمة (تقرير يتضمن نتائج التحليل، المبادرات المقترحة، ...)
- دور المرصد الحضري المحلي - من خلال إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية - طبقا لما ورد بالمادة الخامسة عشر من اللائحة التنظيمية (التنسيق مع الأجهزة الحكومية لبحث آليات ، تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد ، المساندة الفنية لإجراء عملية المتابعة والتقييم،...)
- مدة إعداد التقرير
- إنتاج التقرير ومراجعته
- عرض النتائج
- إعتماد التقرير
- تكلفة إعداد التقرير

٢-٢ المخرجـات

مسودة وثيقة الشروط المرجعية لإعداد التقرير

٢-٣ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(5) يوم

٢-٤ قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم صياغة الهدف من الدراسة بشكل واضح ومحدد ؟
- هل تم تحديد مهام وأنشطة اللجنة وآليات عملها ؟
- هل تم تحديد مخرجات المهمة ؟
- هل تم صياغة الشروط المرجعية لإعداد التقرير بإسلوب واضح ودقيق؟
- هل تم مراجعة الشروط المرجعية من أعضاء اللجنة المرشحين؟

الخطوة رقم (٣):
إقرار تشكيل ومهام اللجنة

٣-١ الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بصياغة الإطار المرجعي لعمل اللجنة في شكله النهائي - بعد مراجعته - لعرضه علي المجلس التنسيقي للمرصد لإقراره.

وقد يكون من المناسب - أو إذا اقتضي الأمر - إعتماد تشكيل اللجنة ومهامها من مجلس المنطقة وفقا لما جاء بالمادة رقم ٢٩ من نظام المناطق والذي اتاح لمجلس المنطقة إمكانية تشكيل لجان خاصة لدراسة أي أمر يدخل في اختصاصه ، علي أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة في المجالات المطلوبة.

يقترح عقد اجتماع تمهيدي مع أعضاء اللجنة - يترأسه رئيس المجلس التنسيقي للمرصد - لعرض ومناقشة مهام اللجنه وانشطتها في إطار ما ورد بكراسة الشروط المرجعية ، وكذلك تسمية رئيس اللجنة.

٣-٢ المخرجـات

تشكيل وتحديد مهام اللجنة وإقرارهما من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي

٣-٣ المـدة الزمنية المقترحة لهذه الخطوة

٣-٤ قائمـة التحـقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓)
أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم إعداد الإطار المرجعي لعمل اللجنة بشكل نهائي ؟
- هل تم إقرار تشكيل اللجنة ومهامها من المجلس التنسيقي للمرصد ؟
- هل تم عقد اجتماع تمهيدي مع أعضاء اللجنة وتدشين بدء أعمالها ؟
- هل تم إبلاغ أعضاء اللجنة بصفة رسمية بالتكليف ؟

المرحلـة الأولـى
متابعـة تنفيـذ السيـاسـات

الإطار العام

تشكل محاولة الوقوف على الوضع الراهن لتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية البداية الفعلية والمنطقية
- في عملية المتابعة - لتحديد فجوة "السياسة - التنفيذ" وطبيعة المشاكل المرتبطة بها والمؤثرة فيها .. وأسبابها ومخاطرها , وذلك في ضوء الرصد الكمى والكيفى الدقيق للوضع الراهن.

الخطوة رقم (١):
جمع البيانات والمعلومات

• تبدأ عملية جمع البيانات والمعلومات بالحصول على وثيقة سياسات الحماية الاجتماعية المطبقة بمنطقة الجوف (برامجها ومبادراتها ، أهدافها ومخرجاتها المتوقعة , الأطراف ذات العلاقة بتنفيذها وأدوراهم ، والخطة التنفيذية لبرامج الحماية الاجتماعية ، الشرائح المستفيدة / أفراد أو أسر ومعايير اختيارهم وآليات التواصل معهم ، المدى الزمنى للتنفيذ ، والمعوقات التي تواجه تطبيق السياسات وكيفيات التعامل معها .

• بعد الحصول على البيانات والمعلومات يتم رصد الموقف التنفيذي للبرامج - طبقا لما جاء في وثيقة السياسات - وذلك من خلال :

- اجتماعات مع مسئولي فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والأطراف الأخرى ذات العلاقة (مؤسسات المجتمع المدنى المشاركة ، مكتب العمل ،... إلخ) .

- لقاءات مع عينة من الأفراد / الأسر المستفيدة (مقابلات معمقة In-depth Interviews) .

١-١ الإجراءات والآليات

• تحديد المصادر الثانوية Secondary Sources (التقارير ، الدراسات ، البحوث السابقة) والمصادر الأساسية Primary Sources (الاجتماعات ، اللقاءات ، والزيارات الميدانية) للحصول على البيانات.

• التنسيق مع المرصد الحضرى (إدارة تمكين الدراسات الحضرية) لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة طبقا لجدول زمنى محدد .

١-٢ المخرجـات

• وثيقة سياسات الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف .

• الدراسات والتقارير والبحوث التي تم الحصول عليها .

• بيان بعدد وأسماء ومواعيد وأماكن مقابلة عينة المستفيدين.

• استمارة استبيان اللقاءات مع المستفيدين .

• بيان بالاجتماعات التي ستعقد مع الأطراف ذات العلاقة (مواعيدها ، جدول أعمال كل اجتماع).

١-٣ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(5) يوم

٤-١ قائمـة التحــقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم التواصل مع كافة الأطراف المعنية لجمع البيانات ؟
- هل تم الحصول على وثيقة سياسات الحماية الاجتماعية ؟
- هل تم تجميع الدراسات / التقارير ذات العلاقة ؟
- هل تم إعداد استمارة استبيان اللقاءات مع المستفيدين وتحديدهم ؟
- هل تم إعداد بيان بالاجتماعات مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة ؟

الخطوة رقم (٢):
"رصد فجـوة السياسة - التنفيذ"

تعنى هذه الخطوة بتشخيص الوضع الراهن لتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف (بالتركيز على مدينة سكاكا كنموذج إرشادى قابل للتطبيق في باقى المدن) وذلك للتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة من خلال مقارنة ما كان "مخططا" بما هو منفذ فعليا.

وتشكل نتائج هذه الخطوة نقطة الارتكاز الأساسية في عملية متابعة تنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية .

٢-١ الإجراءات والآليات

• تفريغ البيانات والمعلومات الخاصة بسياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في جداول .

• عقد اللقاءات مع عينة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية (الأسر والأفراد) واستيفاء الإجابات عن الأسئلة التي تتضمنتها استمارة الاستبيان فيما يتعلق بطبيعة وحجم المساعدات (تدريب ، إعانة ، ..إلخ) التي تم الحصول عليها من البرنامج ومدى رضاه عنها وما إذا كان لها تأثير إيجابى من عدمه .. وما هو .

• إعداد تقرير أولى بنتائج مقارنة الوضع المخطط (من واقع وثيقة السياسات) بالوضع الراهن (من واقع اللقاءات مع عينة المستفيدين).

• عقد اجتماع أو اكثر لأعضاء اللجنة (فريق العمل الأساسى) وكذلك الأعضاء من فريق العمل المساند لعرض ومناقشة فجوة السياسة التنفيذ .

• إعداد محضر باجتماع اللجنة متضمنا نتائج الاجتماع فيما يتعلق بأسباب الفجوة .

٢-٢ المخرجـات

تقرير اللجنة المتخصصة " فجوة السياسة .. التنفيذ" متضمناً ما كان مستهدفا وما تحقق بالفعل .. موضحا أسباب الفجوة من واقع النتائج التي انتهى إليها اجتماع اللجنة .

٢-٣ المـدة الزمنية المقترحة لهذه الخطوة

(10) يوم

٢-٤ قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم إعداد جداول بالبيانات والمعلومات المطلوبة ؟
- هل تم عقد اللقاءات مع عينة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية ؟
- هل تم إعداد التقرير الأولى بنتائج مقارنة الوضع المستهدف بالواقع الفعلى ؟
- هل تم عقد اجتماع أعضاء اللجنة لمناقشة فجوة السياسة / التنفيذ ؟
- هل تم إعداد محضر باجتماع اللجنة ؟

الخطوة رقم (٣):
أسباب" فجـوة السياسة .. التنفيذ"

ركزت الخطوة السابقة من هذه المرحلة ، على إجراءات وآليات رصد أسباب "فجوة السياسة .. التنفيذ" والتي يعتمد رصدها بشكل أساسى على مقارنة ما كان مستهدفا ببرامج الحماية الاجتماعية وما هو قائم بالفعل على أرض الواقع ..

أما هذه الخطوة التكميلية فتعنى بتقدير الأوزان النسبية للأسباب وإن كانت هذه الأسباب تكمن بشكل أساسى في معطيات البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية لصناعة القرار.

فتأثير تأخر إجراءات الحصول على الإعانة الاجتماعية ليس في درجة تأثير قصور الموارد المالية لدى فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، فالأخيرة يمكن أن تكون أكثر تأثيرا على فجوة السياسة .. التنفيذ.

٣-١ الإجراءات والآليات

• عقد اجتماع اللجنة المتخصصة للتوافق على الأوزان النسبية لاسباب فجوة السياسة التنفيذ والمعايير التي تحكم تلك الأوزان ..

• ترتيب الأسباب حسب وزنها النسبى (أسباب ذات تأثير قوى ، أسباب ذات تأثير متوسط ، أسباب ذات تأثير محدود) . وعلى أعضاء اللجنة إدراك أن نتائج عملية تحديد الأوزان النسبية ، عادة ما تثير جدلا لا نهاية له حول مدى دقة نتائج الأسلوب المتبع .. لذا لابد من التوافق في النهاية على ترتيب الأسباب من خلال التصويت الحر ..

• إعداد تقرير بنتائج ترتيب أسباب فجوة "السياسة .. التنفيذ" ومن ثم تصنيفها لأسباب رئيسية وأسباب فرعية حسب أهميتها (قوة تأثيرها) فضلا عن تحديد ما إذا كانت تلك الأسباب ترجع للبيئة الداخلية المرتبطة بالضوابط واللوائح التي تحكم عمل فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، أم ترجع للبيئة الخارجية التي تحكمها رؤى وتوجهات مركزية ، وذلك حتى يمكن لأعضاء اللجنة تحديد كيفية التعامل مع "فجوة السياسة .. التنفيذ" .. من خلال طرح تصورات تصحيح مسار السياسات المتبعة .

٣-٢ المخرجـات

تقرير بالأسباب الرئيسية والفرعية لفجوة السياسة .. التنفيذ ، وتصنيفها حسب مستوى الإدارة (مركزية ، محلية).

٣-٣ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

٣-٤ قائمـة التحـقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم توافق اللجنة على ترتيب وتصنيف أسباب فجوة السياسة .. التنفيذ ؟
- هل تم إعداد تقرير بأسباب الفجوة ؟

المرحلـة الثانيـة
تقييـــم آداء السياسـات

الإطار العام

من المتوقع أن يواجه تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية - وما تتضمنها من برامج وخطط - بعض المعوقات أثناء مراحل وعمليات التنفيذ، وهو أمر طبيعي نظرا لتعدد وتشابك الأطراف المشاركة وطبيعة التمويل المركزي في معظمه. لذا اكتسبت عمليه متابعة تنفيذ السياسات وتقييمها أهمية قصوي لضمان تحقيق النتائج المستهدفة من وراء تطبيقها والحد - قدر الإمكان - من مخاطر ربما تترتب علي أي قصور في تنفيذها.

فقد تكون السياسات قد وضعت بحرفية عالية وتهدف إلي تحقيق نتائج إيجابية جيدة، إلا أنه من دون المتابعة والتقييم الدوري للآداء يصبح من الصعب إجراء أي تعديل أو تطوير بناء علي ما يجري علي أرض الواقع من نتائج فعليه. لذا .. فإن هذه المرحلة "تقييم آداء السياسات ".. تأتى استكمالا للمرحلة السابقة "متابعة تنفيذ السياسات" والتي أنتهت برصد وتحليل فجوة "السياسة - التنفيذ".

الخطوة رقم (١):
مـؤشــرات الإنـجــاز

ربما يكون من المناسب هنا البدء بالتنويه إلي أن الإنجاز لا يعني الوصول لطموح المجتمع أو بلوغ الحد الأقصي للنتائج المرجوة ، وإنما قد يكون مجرد خطوة في اتجاه تحقيق ذلك ، وهنا يصبح من الضروري مقارنة الإنجاز المحقق بالمؤشر المرجعي وقياس الفجوة بينهما، كمقدمة أساسية لتحديد الإجراءات الملائمة للتعامل معها . وتجدر الإشارة هنا إلي نقطتين أساسيتين تشكلان الإطار المنطقي لإجراء هذه المقارنة:

• **الأولي:** أن "الإنجاز" قد يكون مرتبطا بتطبيق الإدارات والأجهزة المعنية سياسات وتنفيذ مبادرات سواء كانت هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين تلك السياسات/ المبادرات من ناحية، وما ينتجه المرصد الحضري من مؤشرات يفترض أنها تشكل المرجعية الأساسية لرسم السياسات وصياغة البرامج والخطط .. ومتابعة تنفيذها وتقييم آدائها.

• **الثانية:** أن "مؤشرات الإنجاز" Indicators Achievementفي حد ذاتها قد لا تعني شيئا دون قياس النفعية/التأثير الإيجابي النهائي علي المجتمع Impact Indicators (إتاحة فرص العمل من خلال برامج الحماية الاجتماعية بانعكاساتها على خفض معدل البطالة .. وتأثيرها بالتالى على جودة الحياة ، مثلا).

١-١ الإجراءات والآليات

• تقوم اللجنة بتحديد مؤشرات الإنجاز من واقع وثيقة سياسات الحماية الاجتماعية ونتائج اللقاءات والاجتماعات التي تمت خلال مرحلة المتابعة .

• تقوم اللجنه بمقارنة مؤشرات الوضع الراهن (سنة إجراء المتابعه) بالمؤشرات السابقه (سنة الأساس) وذلك في ضوء البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتحليلها ، وبحيث يمكن الإجابة علي التساؤلات التاليه:

- إلى أي مدى تم إنجاز النتائج المستهدفة؟
- هل المعطيات التي تدعم النتائج استندت لبيانات ومعلومات دقيقة ؟

١-٢ المخرجـــات

تقرير بنتائج مقارنة الوضع الراهن مع الوضع المستهدف لبرامج الحماية الاجتماعية (مؤشرات الإنجاز).

١-٣ نموذج إرشادى

مؤشـــرات الإنجـــاز

يتم حساب مؤشر الإنجاز من خلال تحديد ما تم تنفيذه بالفعل ومقارنته بالإنجاز السابق (كما هو موضح بالجدول التالي) ، حتى يمكن طرح آليات تصحيح المسار من خلال نظام للتغذية الراجعة/العكسية Feed Back.

مؤشرات الإنجاز(*)

المؤشـــــر	عام 2023	
	المستهدف	المحقق
نسبة الأسر "الأشد احتياجا " المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية	(....) أسرة	(....)أسرة
عدد الأفراد المستفيدين من برنامج "حافز" للباحثين عن عمل	.....	.....
.....	.....	.....
عدد أسر المعاقين التي استفادت من برنامج التمويل الاجتماعى (إعانات)	(....)أسرة	(....)أسرة
.....	.....	.....
المبالغ المنصرفة على برامج الرعاية الاجتماعية	(....)ريال	(....)ريال
تنفيذ عدد .... حملات إعلامية للتوعية ببرامج الحماية الاجتماعية	(....) حمله	(....) حمله

(*) مؤشرات مختارة للاسترشاد

٤-١ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(7) يوم

١ - ٥ قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم تحديد مؤشرات الإنجاز ؟
- هل تم مقارنة مؤشرات الوضع الراهن بالوضع المستهدف ؟
- هل تم إعداد تقرير بالنتائج ؟
- هل تم عقد اجتماع اللجنة المتخصصة لعرض ومناقشة التقرير ؟

الخطوة رقم (٢):
مؤشـرات الآداء

تعكس مؤشرات الآداء " التأثير النهائي" للإنجازات المحرزة، وبالتالي مدي النجاح في تحسين أوضاع الشرائح التي أدرجت تحت مظلة برامج الحماية الاجتماعية ، ومن ثم فإن التطور الكمي والنوعي الذي يجري رصده يصبح ذات مغزي إذا ما انعكس في النهاية علي " جودة الحياة " ، وما يترتب عليه من رضا أفراد المجتمع.

وربما يكون من المناسب هنا التركيز علي التأثير النهائي المحقق من خلال تحليل كافة المؤشرات المتعلقة بمكونات برامج الحماية الاجتماعية (المساعدات الاجتماعية ، التأمين الاجتماعى، برامج سوق العمل) حيث تمثل في مجملها المحاور الأساسية لتقييم أي سياسات / مبادرات مستقبلية للحماية الاجتماعية.

١-٢ الإجراءات والآليات

- تقوم اللجنة بتحديد مؤشرات آداء سياسات / برامج الحماية الاجتماعية في ضوء مؤشرات الإنجاز ، وبناء على نتائج مقارنة "الواقع" "بالمستهدف" .

- تقوم اللجنة بتحديد التأثير النهائي للبرامج التي تم تنفيذها على الشرائح المجتمعية المختلفة .

٢-٢ المخرجـات

تقرير يتضمن التأثير النهائي لبرامج الحماية الاجتماعية على المستفيدين (أفراد / أسر).

٢-٣ نموذج إرشادى

مؤشرات التأثير النهائي (*)

المؤشـــر	القيـمة	
	عام 2021	عام 2023
انخفاض معدل البطالة بين شباب الخريجين	.....	.....
تراجع معدل الأمية بين الكبار (+١٥ سنة)	.....	.....
.....	.....	.....
ارتفاع نسبة الاناث الحاصلات على فرص عمل	.....	.....
انخفاض نسبة الأسر التي تعيلها امرأة	.....	.....
ارتفاع نسبة الخريجين السعوديين الحاصلين على برامج تدريبية	.....	.....
ارتفاع نسبة الأسر التي أبدت رضاها عن برامج الحماية الاجتماعية	.....	.....
تراجع نسبة الأسر الفقيرة في القطاعات الدنيا للدخل	.....	.....
ارتفاع مؤشرات جودة الحياة	.....	.....

(*) مؤشرات مختارة للاسترشاد

٢-٤ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(7) يوم

٢-٥ قائمـة التحـقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم تحديد مؤشرات الآداء / التأثير النهائى ؟
- هل تم إعداد تقرير بالنتائج ؟
- هل تم عقد اجتماع اللجنة المتخصصة لعرض ومناقشة التقرير ؟

الخطوة رقم (٣):
إجراءات تصحيح المسار

تشكل الحماية الاجتماعية مجموعة من الأدوات الفعالة لدرء المخاطر والحد من الفقر ، وأساسا لبناء مجتمعات تتحقق فيها معايير جودة الحياة ، وذلك عن طريق تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات ، وخدمات الرعاية الصحية والسكن والتعليم .

إن اعتماد هذه الرؤية المتكاملة قد يستوجب إعادة النظر في برامج الحماية الاجتماعية بمكوناتها الثلاثة والنظر في الروابط القائمة فيما بينها ، بالإضافة إلى مراجعة أدوات التمويل اللازمة لتنفيذ هذه البرامج . أما المسألة الحيوية التي يجب إيلاءها الأهمية القصوى - في ضوء فجوة السياسة .. التنفيذ - فتتعلق بتطوير سياسات تحاكى الواقع والظروف المحلية (الاجتماعية و الاقتصادية) بدءاً بتحديد الإطار العام لعمل هذه السياسات وصولاً إلى تنفيذها وتقييم نتائجها وفقا لمعايير واضحة قائمة على المشاركة وآليات فعالة للمساءلة والمحاسبة.

ويعتبر تصحيح مسار السياسات المتبعة عملية مستمرة لابد أن تستند إلى حوار دائم بين كافة الأطراف المعنية ، من أجل بناء التوافق وابتكار حلول مستمرة تتماشى مع أولويات المجتمع والموارد المتاحة . كما يتطلب بناء القدرات المؤسسية والبشرية المعنية بتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية إلى إيجاد نظام مالى شفاف .

٣-١ الإجراءات والآليات

يعتبر تطوير سياسات الحماية الاجتماعية ، وتصحيح مسارها - عملية تعالج مشكلة صعبة ومعقدة ، حيث يعانى منها الشرائح الاجتماعية الفقيرة . لذا لا يكفى طرح زيادة الفقر والبطالة وتراجع الآداء الاقتصادى فقط ، إنما المطلوب تخطى ذلك وطرح الحلول الفعلية والممكنة والعلمية التي تؤمن الحماية الاجتماعية .
في هذا السياق يقترح أن تقوم اللجنة بالمهام التالية لتصحيح مسار سياسات الحماية الاجتماعية في ضوء نتائج تحليل فجوة "السياسة .. التنفيذ" ، ومؤشرات الآداء / التأثير النهائي لبرامج الحماية الاجتماعية على المجتمع المحلى :

- تحديد المشاكل والأولويات في ضوء ما أسفرت عنه نتائج المتابعة والتقييم .
- تحديد الفئات المستهدفة بالحماية الاجتماعية .
- تصميم سياسة واقعية للحماية الاجتماعية .
- تنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية وتقييمها .

٣-٢ المخرجـات

تقرير نهائي يتضمن سياسات / برامج الحماية الاجتماعية التي تم تطبيقها ، ونتائج عملية متابعة تنفيذها وتقييم آدائها .. وآليات تصحيح مساراتها .

٣-٣ نموذج إرشادى

• تحديد المشـاكل والأولويات

يشكل تحديد المشاكل واختيار الأولويات أحد أبرز المحطات في مسار تطوير سياسة الحماية الاجتماعية ، ويمكن لهذه الأسئلة أن تساعد في تحديد الأولويات وتحديد المشاكل التي ينبغي معالجتها .

المجموعة المستهدفة

- هل هم الأفراد ذوو الدخل المحدود ؟
- هل هي العائلات غير القادرة على اعالة أطفالها ؟
- هل هم الشباب العاطلون عن العمل ؟
- هل هم الأفراد غير القادرين على العمل ؟
- هل هم الأشخاص ذو الإعاقة ؟
- هل هم المسنون ؟ المهاجرون ؟ الأيتام ؟
- هل هن الأرامل ؟ النساء المعنفات ؟
- الأمهات المطلقات ؟

تساعد الشبكة التحليلية التالية على تحديد المشكلة الأولى التي ستعالجها سياسة الحماية الاجتماعية وذلك من خلال الانطلاق بفهم المبادئ الأساسية لتطوير هذه السياسة . كما تبين الشبكة خصائص أساسية أربع تسهل العملية " اتخاذ القرار وتحديد المشكلة ذات الأولوية " هذه الخصائص هي : الخطر - الضرورة الملحة -الامكانية - الفعالية .

المبادئ

ماهي المبادئ الإنسانية و السياسية و الإقتصادية والإجتماعية التي سأعتمدها كقاعدة لتحديد المشكلة التي ستعالجها سياسة الحياة الإجتماعية

الخطر
ماهو حجم الخطر الذي يواجهه المجتمع في حال لم يتم معالجة هذه المشكلة الإجتماعية

الإلحاح
ماهو عدد الكتضررين من المشكلة و ماهو حجم الضرر الذي يواجهونه ؟

الإمكانية
هل تتوفر الموارد البشرية المالية و التقنية اللازمة لمعالجة المشكلة ؟

الفعالية
هل معالجة المشكلة يؤدي الى أثر مهم على المجتمع ويستخدم الموارد الموجودة بالطريقة الأمثل

• أساليب تحديد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية

إن إحدى الخطوات الأساسية في وضع سياسات الحماية الاجتماعية هي تحديد ومعرفة الفئات الأساسية التي يجب استهدافها ويتم تحديد المستفيدين عن طريق تطبيق أساليب استهداف تساعد على تحديد الأفراد أو الفئات أو المجموعات الأكثر حاجة إلى الدعم تتألف هذه الأساليب من معايير وخطوات عملية مستقلة من دراسات إحصائية وعلمية يتم من خلالها اختيار المستفيدين.

أساليب استهداف الأسر الأكثر فقراً كمثال

الإستهداف حسب الفئة Categorical
يتم تحديد موقع جغرافي معروف بإنتشار الفقر، ثم تصنف فئات المجتمعات داخل هذه البقعة الجغراقية حسب الوضع المعيشي الشائع في داخلها ويتم غستهداف الفئات الأكثر فقراً بينها

اختبار مصادر الدخل Means Testing
يحدد مستوى دخل معين كحد أقصى للحصول على مساعدات فيتم استهداف كل اسرة ذات دخل أقل من هذا المستوى

اختبار مصادر الدخل البديلة Proxy-Means Testing
يتم تقدير مستوى فقر معين بناء على مؤشرات بديلة للدخل. يجمع الباحثون المعلومات المطلوبة عن الأسر عن طريق تعبئة الإستمارات فتستهدف كل أسرة تستوفي شروط الفقر المحددة

الإختيار الذاتي Self-Selection
يتم فرض آليات مشجعة الأسر الأكثر فقراً حصرا قد تفرض ساعات عمل قليلة مقابل الدعم المادي على سبيل المثال

الإستهداف المرتكز على المجتمعات المحلية Community-Based
يطلب من السكان تصنيف العائلات المنطقة من الأقل فقراً حتى الأكثر فقراً فيتم إستهداف العائلات التي أشار اليها أفراد المجتمع بأنها الأكثر فقراً

تصميم سياسة الحماية الاجتماعية

إن إحدى أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار خلال تصميم سياسة الحماية الاجتماعية ، هي التأكد من تماسك وتجانس مكونات هذه السياسة بعضها مع بعض ومع باقى السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وإن زيادة فعالية سياسة الحماية الاجتماعية تقتضى اتباع منهجية بحثية علمية وشاملة بما يضمن مرونة عملية التصميم ، ويعالج الصعوبات الموجودة ، ويراعى الروابط مع باقى السياسات العامة . ويضمن إشراك كل المعنيين أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمرسسات الدولية تحت مظلة المسؤولية العامة للدولة .

سياسة الحماية الإجتماعية	الفئات المستهدفة
سياسة تطوير سوق العمل	الأفراد في سن العمل و يشمل ذلك كل اللذين يتقاضون الأجور (رسمية غير رسمية) و العاملين و العاطلين عن العمل و الذين يخضعون للبطالة المقنعة
سياسة التأمين الإجتماعي	كبار السن الأشخاص ذوي الإعاقة النساء الحوامل العاطلون عن العمل العمال و الموظفون في القطاع العام و الخاص العاملين لحسابهم الخاص
سياسة المساعدة و الرعاية الإجتماعية	الأشخاص ذوي الإعاقة الأقليات الأثنية مدمنو المخدرات الأيتام الأسر ذات العائل الواحد الاجئون ضحايا الكوارث الطبيعية أو الصراعات الأهلية والمرضى كبار السن الأرامل النساء الحوامل العاطلون عن العمل
سياسة الحد من التهميش	المجتمعات الريفية و الحضرية التي هي في خطر و غيرها من الفئات المهمشة لضمان إنماء محلي و مجتمعي متكامل
سياسة حماية الطفل	الأطفال و الشباب ١٨-٠ سنة

ضمن كل مجموعة قم بتحديد الجهات المتأثرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في السلسة المختارة إضافة للجهات المؤثرة . قم بالاستعانة بالنماذج التالية :

الجهة المتأثرة بصورة مباشرة	خصائصها	حاجاتها	توقعاتها	نظرتها	سلوكها

يشكل تصميم سياسات الحماية الاجتماعية فرصة لإشراك المواطنين والفئات المعنية في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال حثهم على ممارسة مواطنيتهم وزيادة وعيهم بالمسؤولية لتطوير النظام والمجتمع الذى يعيشون فيه .

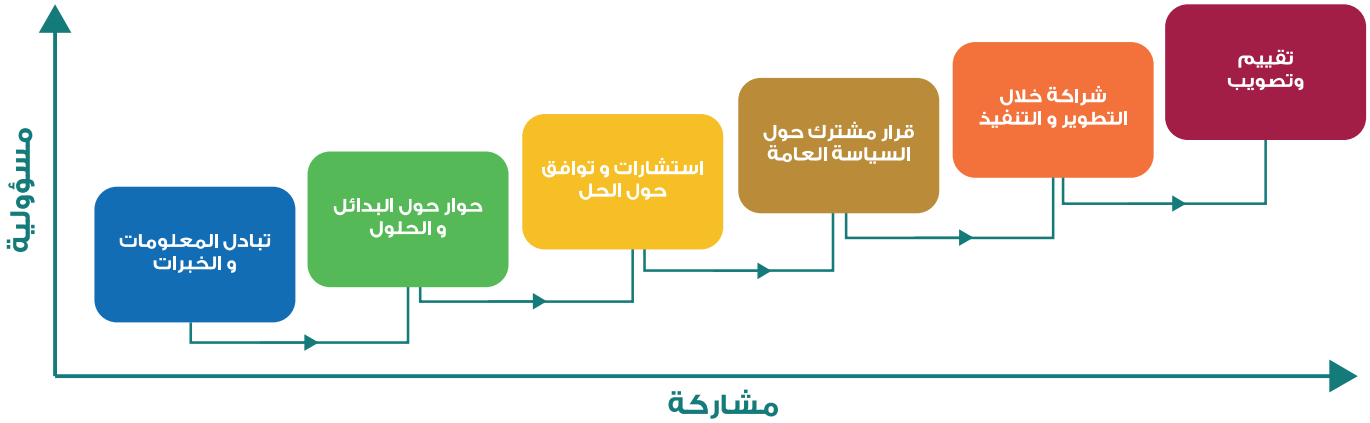

تنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية وتقييمها

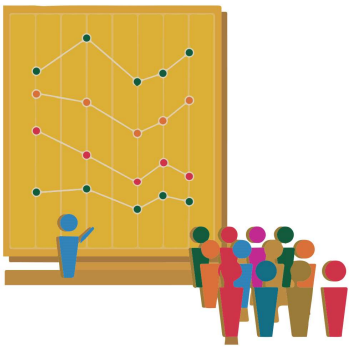

يقوم صناع القرار بمشاركة الجهات المعنية بتنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية وفقا للخطط والآليات التنفيذية التي تم وضعها . إحدى الخطوات الأساسية لبدء التنفيذ هي اتخاذ القرارات اللازمة لذلك ، مما يكسب سياسة الحماية الاجتماعية صفة قانونية . من ثم يعمل صناع القرار مع الشركاء المعنين على تطوير الخطط التنفيذية من برامج ومشاريع بالإضافة إلى الخطة الإدارية والخطة المالية اللتين تشكلان جزءا أساسيا من سياسة الحماية الاجتماعية .

يتألف مسار تنفيذ وتقييم سياسة الحماية الاجتماعية من المراحل التالية :

- تطوير البرامج والمشاريع التنفيذية .
- بناء الشراكات اللازمة .
- توفير وإدارة الموارد البشرية المطلوبة .
- وضع الموازنة المالية للتنفيذ.
- مقارنة الكلفة بالنتائج.
- توفير الموارد اللازمة للتنفيذ.
- تصميم نظام للمتابعة والتقييم .

آلية تقييم سياسات الحماية الاجتماعية

النشاطات	المؤشر العملي	مؤشر الأثر	وسائل التحقق	تواتر جمع البيانات	الفرد المسؤول	الوقت المتاح	الكلفة المالية	ملاحظات
الهدف ١								
النشاط 1.1								
النشاط 1.2								
النشاط 1.3								
الهدف ٢								
النشاط 2.1								
النشاط 2.2								
النشاط 2.3								
الهدف ٣								
النشاط 3.1								
النشاط 3.2								
النشاط 3.3								

مصفوفة أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية

المهـام	مجلس المنطقة		المرصد الحضري المحلي					الأطراف ذات العلاقة						
	رئيس المجلس	أعضاء المجلس	المجلس التنسيقي	إدارة المؤشرات	إدارة التمكين	إدارة الإتصال	اللجان / فرق العمل	المرصد الوطني	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المدني	الجامعة /مراكز البحوث	المجلس البلدي	مؤسسات الإعلام
تشخيص حالة الوضع الراهن														
جمع وتحديث البيانات/ المعلومات				دور أساسي					مساند /داعم	مساند /داعم	مساند /داعم			
تحليل البيانات /المعلومات				دور أساسي					دور أساسي					
إنتاج المؤشرات الحضرية				دور أساسي				مساند /داعم	دور أساسي					
تحديد وتصنيف القضايا					دور أساسي				دور أساسي	مساند /داعم	مساند /داعم			
ترتيب القضايا حسب أولوياتها					دور أساسي				دور أساسي	مساند /داعم	مساند /داعم			
إقرار القضايا			دور أساسي											
إصدار تقارير الرصد الحضري					دور أساسي									
وضع السياسات / المبادرات														
تحديد الأهداف							دور أساسي	مساند /داعم	دور أساسي	مساند /داعم	دور أساسي	دور أساسي	دور أساسي	مساند /داعم
طرح وصياغة بدائل السياسات/ المبادرات							دور أساسي		دور أساسي	مساند /داعم	دور أساسي	دور أساسي	دور أساسي	مساند /داعم
التقييم واختيار البديل الأنسب							دور أساسي		دور أساسي	مساند /داعم	مساند /داعم	دور أساسي	مساند /داعم	
إقرار البديل المقترح					دور أساسي									
بناء الخطة التنفيذية														
تحديد المشروعات (مبادرات التدخل)							دور أساسي		دور أساسي	مساند /داعم	مساند /داعم	دور أساسي	مساند /داعم	
تحديد المخاطر والإجراءات الاحترازية					دور أساسي		دور أساسي		دور أساسي			دور أساسي		
تقرير التكلفة و الجدوى الكلية							دور أساسي		دور أساسي			مساند /داعم		
تحديد الأطر الزمنية للتنفيذ			دور أساسي		مساند /داعم		دور أساسي		دور أساسي					
تحديد المسؤوليات			دور أساسي		مساند /داعم	مساند /داعم	دور أساسي						مساند /داعم	
وضع النظام المقترح للمتابعة والتقييم				دور أساسي			دور أساسي	مساند /داعم						
إقرار الخطة التنفيذية			دور أساسي											
اعتماد الخطة التنفيذية	دور أساسي	دور أساسي						مساند /داعم						
إعلان الخطة التنفيذية	دور أساسي													
تنفيذ الخطة ومتابعة وتقييم الإنجاز المحقق														
إتاحة الموارد البشرية/المادية / المالية									دور أساسي					
انطلاق أعمال تنفيذ المشروعات							دور أساسي		دور أساسي	مساند /داعم	مساند /داعم			
متابعة انجاز الأهداف الموضوعة				دور أساسي			دور أساسي		دور أساسي					
تقييم التأثير النهائي للمشروعات				دور أساسي			دور أساسي		مساند /داعم	مساند /داعم	مساند /داعم			
تحديد المعوقات واسبابها (التغذية العكسية)							دور أساسي		دور أساسي					
تحديد أساليب التعامل مع المعوقات														
إصدار التعديلات علي الخطة التنفيذية							دور أساسي							
إقرار التعديلات واعتمادها	دور أساسي	دور أساسي	دور أساسي											

دور أساسي　　مساند /داعم　　لا يوجد

٣-٤ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(7) يوم

٣-٥ قائمـة التحـقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تم اتفاق أعضاء اللجنة على آليات تصحيح مسار السياسات؟ ؟
- هل تم تصميم سياسات واقعية للحماية الاجتماعية؟
- هل تم إعداد التقرير النهائي لعملية متابعة وتقييم آداء السياسات ؟
- هل تم اجتماع اللجنة لعرض ومناقشة النتائج النهائية ؟

المرحلـة الثالثـة
رفع التقرير وتوصياته للاعتماد

الإطار العام

متي وصلت اللجنة إلي هذه المرحلة تكون المهمة (التقرير ومخرجاته) قد شارفت علي الانتهاء .. فهنا تكون اللجنة المتخصصة قد جمعت كل الحقائق (البيانات، المعلومات، المؤشرات) وتشاورت فيما بينها وانتهت إلي رصد "فجوة السياسة .. التنفيذ" وتحديد أسبابها وطرح المبادرات المقترحة لتصحيح المسار ووضعت مؤشرات الإنجاز والآداء ومستهدفاتها، وأعدت تقريرا متكاملا بنتائج عملية المتابعة والتقييم .

رفع التقرير وتوصياته للاعتماد

1 الإجراءات والآليات

هناك سلسلة من الإجراءات التي تسبق رفع التوصيه النهائية بالمبادرات – التي انتهت إليها اللجنه المتخصصه – للاعتماد من مجلس المنطقة ، حيث تشمل :

• إحالة التقرير إلي الادارة العامة للمرصد الحضري المحلي لمراجعة مخرجاته (نتائج تشخيص فجوة السياسة - التنفيذ ، المبادرات المقترحة لتصحيح المسار).

• تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بأعمال المراجعة وتسجيل الملاحظات إن وجدت.

• تستوفي اللجنة ملاحظات الإدارة العامة للمرصد علي أن تتولي الإدارة بدورها إحالة التقرير إلي المجلس التنسيقي لإقراره ، وتحديد موعد لعرض مخرجاته علي مجلس المنطقة وذلك في ورشة عمل تخصص لهذا الغرض.

• يقترح دعوة لفيف من الشخصيات العامة من بينهم (سعادة مدير جامعة الجوف وسعادة مدير عام الادارة العامة للمرصد الحضري الوطني ، وسعادة مدير المعهد العربي لإنماء المدن) وذلك للحضور والمشاركة في ورشة العمل.

• يعرض رئيس لجنة إعداد التقرير – خلال ورشة العمل – للنتائج التي أسفرت عنها عملية متابعة تنفيذ السياسات وتقييم آدائها.

• تجري مناقشة النتائج (وعرض مبادرات التصحيح) ويتم تسجيل الملاحظات عليها.

• تقوم اللجنة بصياغة التقرير بشكل نهائي – متضمنا التوصيات التي أنتهت إليها - ويرفع التقرير لصاحب السمو الملكي أمير منطقة الجوف لاعتماده بعد موافقة مجلس المنطقة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لتنفيذ المبادرات التي تضمنها.

٢ المـدة الزمنيـة المقترحة لهذه الخطوة

(20) يوم

٣ قائمـة التحـقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة (✓) أمام الإجراءات التي تمت

- هل تمت مراجعة مخرجات التقرير ؟
- هل تم استيفاء الملاحظات ؟
- هل تم إقرار التقرير من المجلس التنسيقي للمرصد ؟
- هل تم عرض ومناقشة مبادرات تصحيح مسار السياسات؟
- هل تمت الموافقة علي المبادرات واعتمادها من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة ؟

PLAN

4

المنظومة الالكترونية لمتابعة وتقييم الآداء

٤ . المنظومة الالكترونية لمتابعة وتقييم الآداء

تشكل عملية رصد الآداء الحضري إحدي حلقات دعم جهود التنمية المستدامة وذلك من خلال "**مرصد ذكي**" لمتابعة وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية وتقييم آدائها ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تحقيق أهدافها - بالتنسيق مع الدوائر المعنية - وتطبيق مؤشرات قياس كفاءة وفعالية الآداء باعتبارها الوسيلة الفاعلة لرصد مدي التقدم صوب أهداف التنمية الحضرية المستدامة ، فضلا عن كونها تشكل قاعدة صلبة وواقعية لعملية صناعة واتخاذ القرار.

لقد تمكن المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف - بدعم سياسي من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة - من تحديث المؤشرات الحضرية وتشغيل قاعدة البيانات متضمنة السلسلة الزمنية لنتائج تحليل المؤشرات وإدماجها كمدخلات مؤثرة في عملية صياغة سياسات وبرامج وخطط التنمية الحضرية . أضف إلي ذلك الدور المحوري المأمول للمرصد الحضري " الذكي " في تفعيل عمليات متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية بالمنطقة ، وذلك من خلال الإجراءات والآليات الموضحة فيما يلي :

٤-١ . المنظومة الالكترونية لمتابعة وتقييم الآداء

تتطلب عملية توظيف مخرجات المرصد المحلي بمنطقة الجوف في صياغة سياسات التنمية الحضرية - ومتابعة تنفيذها وتقييم آدائها - تبني نموذج ابتكاري محفز لآداء المسؤوليات والمهام التي يقوم بها المرصد الحضري وما يترتب علي ذلك من ضرورة تطوير المرصد والانتقال به تدريجيا من وضعه الحالي إلي "مرصد ذكي" يعتمد علي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتطورة لجمع وتحليل البيانات في قطاعات التنمية الحضرية ، وتشغيلها ومعالجتها اعتمادا علي برامج الذكاء الاصطناعي لدعم عمليات صناعة واتخاذ القرار والتنبؤ باتجاهات حالة التنمية الحضرية. وربما يكون من المناسب - في هذا الصدد - عرض هيكل ومهام المرصد الحضري بمنطقة الجوف بوضعه الحالي ، ومن ثم طرح المقترحات الخاصة بتطويره إلي مرصد ذكي .

• الهيكل التنظيمي والمهام الأساسية للمرصد الحضري المحلي

طبقا للائحة التنظيمية للمراصد الحضرية فإن المرصد الحضري المحلي لمنطقة الجوف له "مجلس تنسيقي " يرأسه وكيل الأمين للتعمير والمشاريع (المادة الثالثة عشر) ، والذي يتولي العديد من الاختصاصات ، لعل أهمها:

- **إقرار القضايا ذات الأولوية في التنمية الحضرية**
- **متابعة الأثر التنموي لمؤشرات المرصد الحضري المحلي**
- **إقرار اللجان الفنية المتخصصة التي يقترحها المرصد الحضري المحلي**
- **اعتماد التقارير التي يصدرها المرصد الحضري المحلي**

ولكي يتمكن المرصد الحضري المحلي من إنجاز مسؤولياته ومهامه، يكون له مدير عام (المادة الرابعة عشر) يرتبط إداريا بالأمين أو وكيل الأمين للتعمير والمشاريع (رئيس المجلس التنسيقي) ، بحيث يكون هذا المدير مسؤولا تنفيذيا عن إدارة شؤون المرصد الحضري المحلي والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

- مراجعة وتطوير إطار وحزم المؤشرات الحضرية
- اقتراح تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة
- إجراء الدراسات اللازمة لمعالجة القضايا الحضرية التي تسفر عنها المؤشرات

علي أن تحقيق أهداف ومهام المرصد الحضري المحلي يكون من خلال هيكل تنظيمي يتكون من ثلاثة وحدات إدارية (المادة الخامسة عشر) وتختص بالأعمال الفنية والتنسيقية الموضحة فيما يلي:

جدول مهام المرصد الحضري المحلي

الأعمال الفنية والتنسيقية	الوحدات الإدارية المسؤولة
- مراجعة وتطوير حزمة المؤشرات الحضرية - تحليل المؤشرات الحضرية	إدارة المؤشرات الحضرية
- استنباط قضايا التنمية الحضرية واقتراح الخطوات العملية لمعالجتها	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية
- تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد الحضري	إدارة التواصل الحضري
- التنسيق مع الأجهزة المعنية لبحث آليات معالجة القضايا - اقتراح تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة القضايا - التنسيق مع المراكز المتخصصة لإعداد دراسات وبحوث تطوير عملية الرصد الحضري	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية
- المساندة في وضع سياسات / مبادرات التنمية الحضرية - متابعة وتقييم الإنجاز المحقق وقياس التأثير النهائي لتنفيذ المبادرات/السياسات	إدارة المؤشرات الحضرية
-إعداد التقارير الدورية للمتابعة والتقييم	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية

المصدر اللائحة التنفيذية للمراصد الحضرية ، وزارة الشؤون البلدية و القروية الإسكان ، ٢٠٢٢

• تطوير المرصد المحلي كمرصد حضري ذكي

قد يكون من الصعب فى ظل التحديات التي تواجه الإدارة الحضرية بالمنطقة بشكل عام، طرح أى تصور "**راديكالى**" لاستحداث تغيرات جوهرية فى هياكل الإدارة الحضرية بأساليبها وصلاحياتها ومسؤولياتها الحالية .

الآلية التصحيحية المقترحة هنا فى ضوء الدروس المستفادة من التجارب والممارسات ، تتمثل فى تبنى نمط واقعى يتكيف - قدر الإمكان - مع هيكل ومهام المرصد الحضري المحلي بوضعه الحالي، ويحقق فى نفس الوقت التوازن مع هامش الحرية والمرونة المتاحة للتطوير .
من المتصور في هذا الصدد تطوير البنية التنظيمية للمرصد (وحداته الإدارية الثلاثة) بحيث يتم دعمها بالكوادر المتخصصة في المجالات التاليه:

- **التنسيق والاتصال مع الدوائر المعنية بقطاعات التنمية الحضرية في المنطقة ، علي أن تكون الكوادر الداعمة بمثابة ضباط اتصال المرصد الحضري الذكي.**
- **إدارة نظم المعلومات وإعداد الخرائط وتحليل البيانات وتدريب العاملين بمراصد المحافظات والإدارات المعنية بالدوائر الحكومية علي استخدام نظم المعلومات الجغرافية الذكية.**
- **التشغيل الذكي ومتابعة وصيانه المنظومة التكنولوجية للاتصالات والمعلومات وتحديث وحماية البرامج المتخصصة من نظم المعلومات الجغرافية .. وإنشاء قواعد البيانات وحمايتها.**

٤-٢ . بناء الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة

يمكن تعريف الشراكة علي أنها حشد للموارد والطاقات للتعاون والتنسيق في قضايا تنموية مشتركة ، وذلك بغرض صياغة سياسات أو تنسيق برامج ومشروعات .. أو إجراء دراسات وبحوث .. أو تبادل معلومات وخبرات ... إلخ.

وتتطلب اتفاقية الشراكة التوافق علي تعريف واضح ومحدد للشراكة في إطار رؤية مشتركة يدعمها التفاعل والتواصل المفتوح والمستمر كما يوضح الشكل التالي .

في هذا الصدد .. تؤكد الخطة الحضرية الجديدة (موئل الأمم المتحدة ، ٢٠١٦) علي أهمية تبادل الخبرات والمعلومات حول السياسات والبرامج والدروس المستفادة ، وأفضل الممارسات

في تطوير أدوات حضرية جديدة، وفي الوقت نفسه توليد درجة أوسع من الوعي ، وتحفيز التشاور والنقاش حول قضايا وسياسات التنمية الحضرية.

ويكمن دور المرصد الحضري الذكي بمنطقة الجوف في الاستفادة من اتفاقيات الشراكة بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان مع الوزارات المختلفة ، حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات التي ركزت علي هدف محدد يتمثل في مشاركة البيانات المطلوبة لإنتاج المؤشرات التي تعكس حالة التنمية الحضرية بأبعادها المختلفة.

تضمنت الإتفاقيات المشار إليها طبيعة البيانات المطلوبة لبناء قاعدة بيانات متكاملة ، ونطاقها المكاني (المستوي الوطني ، المناطق ، والمدن) ودورية البيانات (سنويا). حددت الاتفاقيات أيضا .. آليه مشاركة البيانات ، وذلك علي النحو التالي:

• تطوير المرصد المحلي كمرصد حضري ذكي

الطريقة الأولي: مشاركة البيانات باستخدام خدمات ويب من خلال الشبكة الحكومية الآمنة (GSN)، وكذلك قناة التكامل الحكومية (GSB) حيث يتولي كل طرف تطوير خدمة الويب (Web Service) الخاصة به ونشرها عبر الشبكة واستكمال جميع المتطلبات الفنية لتمكين الطرف الأخر من الاستفادة من المعلومات المطلوبة . كما يتم تشفير البيانات التي سيتم مشاركتها حيث تعتبر هذه البيانات سرية .

الطريقة الثانية : مشاركة البيانات من خلال ملفات إكسل ومناقلتها من خلال مجلدات محمية لمشاركة الملفات (Secured File Transfer)

الطريقة الثالثة : الربط الآلي عن طريق قواعد بيانات وسيطة ، حيث يقوم الطرف الثاني بإعداد قاعدة بيانات وسيطة تحتوي علي البيانات المطلوبة من الطرف الأول ويقوم بتحديثها بشكل دوري وإعطاء الطرف الأول الصلاحية لسحب تلك البيانات . كما يتم تحديد المواصفات التفصيلية لآلية مشاركة البيانات مثال تفاصيل الويب سيرفس ، إلخ.

٤-٣ . تحديث وتشغيل قاعدة البيانات

تمثل عملية تحديث قاعدة البيانات العنصر المحوري في تطوير المنظومة الالكترونية لمتابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية . في هذا الصدد - قامت أمانة منطقة الجوف بتأسيس نظام معلوماتي - وفق الأسس العلمية يهدف إلي إتاحة المؤشرات الناتجه عن رصد وتحليل حالة التنمية الحضرية لصانعي السياسات بالدوائر الحكومية المختلفة - بصورة مركزية - وذلك لتمكينهم من متابعة القضايا الحضرية التي تكشف عنها المؤشرات وما يطرأ من تغييرات أو تحولات نتيجة تنفيذ سياسات وبرامج التنمية.

لقد انتهي الفصل السابق من هذا التقرير إلي عرض مراحل وخطوات متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية وتقييم آدائها استنادا إلي مؤشرات الإنجاز والآداء . يظل الدور المطلوب من "المرصد الذكي " في استكمال وتطوير المنظومة الالكترونية الحالية (تقرير المهمة الخامسة : تحديث وتطوير قاعدة البيانات ....) وذلك لاستيعاب المؤشرات المرتبطة بمتابعة وتقييم آداء سياسات وبرامج وخطط التنمية الحضرية .

شكل بناء الشراكات

مفهوم الشراكة

دوافع الشراكة

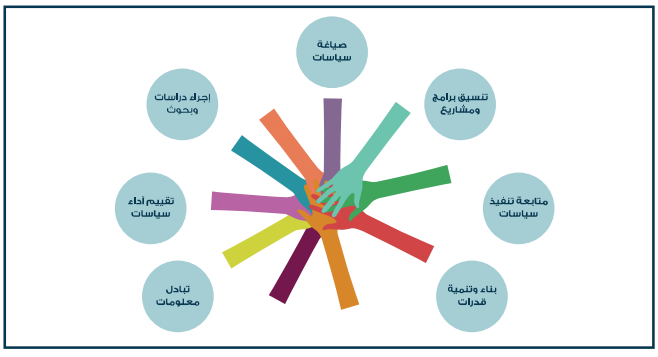

• تطوير المرصد المحلي كمرصد حضري ذكي

" تابع " شكل بناء الشراكات

مقومات نجاح الشراكة

العناصر المحورية لاستمرارية الشراكة

المصدر : استشاري المشروع

يبدأ هذا الجزء بتوضيح طريقة العمل وكيفية التفاعل مع شاشات نظام المرصد الحضري من خلال قاعدة بيانات مدن منطقة الجوف ، وشرح الخطوات التي تواجه المستخدم للوظائف والامكانات المتاحة علي قاعدة البيانات، مدعومة بالصور التوضيحية.

يتم الانتقال بعد ذلك إلي التقنيات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية والمقترح توظيفها ضمن الإدارة الذكية للمرصد الحضري ، علي أن ينتهي هذا الجزء من التقرير بإلقاء الضوء علي أهمية وجود منصة تفاعلية لتسيير التبادل المعرفي بين الشركاء في قطاعات التنمية الحضرية.

• إدماج مؤشرات متابعة وتنفيذ وتقييم أداء السياسات في قاعدة البيانات

آخذا في الاعتبار أهمية بيانات ومؤشرات الرصد الحضري وتيسيرا علي صانعي ومتخذي القرار الحصول علي المؤشرات والبيانات فقد قامت أمانة منطقة الجوف بإنشاء قاعدة بيانات ضخمة علي شبكة الانترنت علي أن دور المرصد فيما يتعلق بإتاحة مؤشرات متابعة وتقييم أداء سياسات التنمية الحضرية يمكن أن ينحصر فيما يلي:

ا. إدارة عملية التعامل مع المؤشرات

وتتضمن مجموعة اختيارات للتعامل مع المدخلات الثابتة لقاعدة البيانات (المؤشرات/ حزم المؤشرات/ عناصر البيانات/ مصادر البيانات/ الفئات المعيارية للتمثيل الجغرافي/ الحدود المعيارية لعناصر المؤشرات/ حجب قيم المؤشرات/ قطاعات التنمية/ القضايا التنموية) حيث تتحكم تلك الخيارات في المسار الذي يمكن أن يتخذه المستخدم (وفقاً لصلاحياته).

فعند استعراض المستخدم لقائمة [إدارة عمليات الرصد الحضري] يتم عرض الخيارات التي يمكن من خلالها الدخول على المهمة المطلوبة ضمن القائمة (الشكل التالي) وتتمثل هذه المسارات في إضافة / حذف / تعديل / .... كما هو موضح فيما يلي:

شكل قائمة إدارة عمليات الرصد الحضري

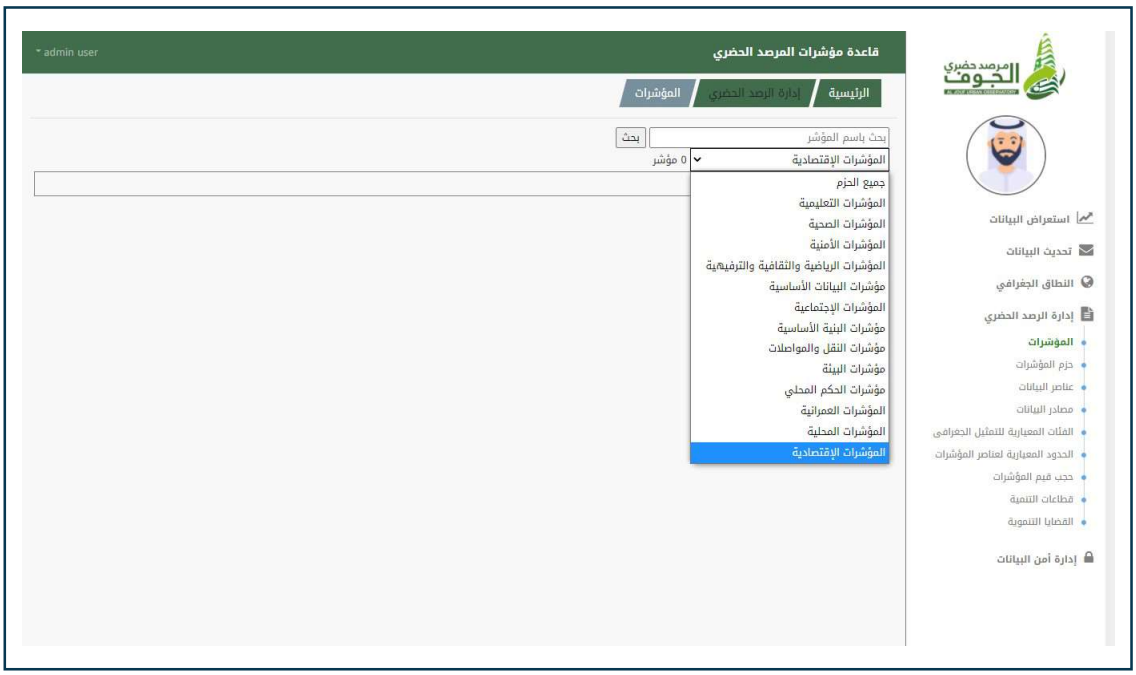

- إضافة/ حذف/ تعديل المؤشرات: يتيح هذا الخيار للمستخدم إضافة مؤشر بجميع بياناته الرئيسية أو حذف مؤشر لأي سبب وما يحتويه من بيانات خاصة به ، أو إجراء تعديل على البيانات /المعلومات التي سبق إدخالها لمؤشر معين.

- إضافة / حذف / تعديل حزم المؤشرات : يسمح هذا الخيار بإضافة حزمة مؤشرات إذا دعت الحاجة إلى ذلك أو حذف حزمة أو التعديل في بيانات حزمة تم إدخالها مسبقاً.

- إضافة/ حذف/ تعديل عناصر البيانات: حيث يتمكن المستخدم من إضافة عنصر من عناصر البيانات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد القيم التي تدخل في عملية حساب المؤشرات أو قد يتطلب الأمر حذف عنصر لم يتم الاعتماد عليه لسبب ما أو تعديل بيانات عنصر سبق إدخاله بقاعدة البيانات.

- إضافة/ حذف/ تعديل مصادر البيانات: هنا يمكن للمستخدم إضافة مصدر من مصادر البيانات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيم العناصر التي تدخل في حساب قيم المؤشرات، أو حذف مصدر لم يتم الاعتماد عليه لأي سبب ، أو تعديل بيانات مصدر سبق إدخاله بقاعدة البيانات من قبله.

- إضافة/ حذف/ تعديل الفئات المعيارية للتمثيل الجغرافي: يتيح هذا الخيار للمستخدم إمكانية تعديل أو إضافة أو حذف الفئات المعيارية لقيم المؤشرات المستخدمة في تمثيل القيم على نظام الخرائط.

- إضافة/ حذف/ تعديل الحدود العيارية لعناصر المؤشرات: حيث يتمكن المستخدم من إضافة حدود قيم جديدة لعناصر المؤشرات أو تعديل حدود تم ادخالها من قبل ...إلخ.

- إضافة/ حذف/ تعديل القضايا التنموية: يتمكن المستخدم في هذا الخيار من إضافة قضية من قضايا التنمية أو تعديل أحدى القضايا التي تم ادخالها من قبل.

- حجب قيم المؤشرات : لضرورة عملية أو لأسباب أمنية أو أي اعتبارات خاصة.

ويمكن فيما يلي تقديم عرض موجز لإجراءات تعديل وحذف أحد مؤشرات متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية الحضرية.

٢. شاشات المؤشرات

عند ضغط المستخدم على خيار (المؤشرات) تفتح الشاشة التالية، كما يتضح بالشكل التالي. وفي حالة اختيار المستخدم إضافة مؤشر جديد، يتم فتح شاشة إضافة المؤشر، حيث تتم عملية إضافة المؤشر الجديد إلى قاعدة البيانات وذلك على مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى إدخال البيانات الرئيسية والنصية الخاصة بالمؤشر، أما المرحلة الثانية فتتعلق بتحديد عناصر المؤشر وإدخال معادلة حسابه ومدى توافر مستويات مقارنة له أم لا.

شكل المؤشرات الحضرية

وتشمل هذه العملية (إضافة المؤشر) على ربط المؤشر المضاف عن طريق علاقات قاعدة البيانات بالبيانات أخرى (الحزمة التي ينتمي إليها، عناصره المستخدمة في حسابه، مستويات المقارنة الأعلى) ، مما يساعد علي توضيح كافة البيانات المرتبطة بالمؤشر وذلك في علاقة ترابطية متكاملة الجوانب.

المرحلة الأولى: يتم إدخال البيانات الأساسية للمؤشر والتي تشمل - علي سبيل المثال - كود المؤشر، اسم المؤشر، وحدة القياس، الحزمة المنتمي إليها، المفهوم والدلالة العلمية، مستوى تطبيق المؤشر وأسلوب الاستفادة من المؤشر، واستخدام المؤشر في قضايا التنمية، وتوظيفه في وضع سياسات تنموية، وأسلوب تحديث المؤشر (الشكل التالي).

شكل إضافة مؤشر جديد

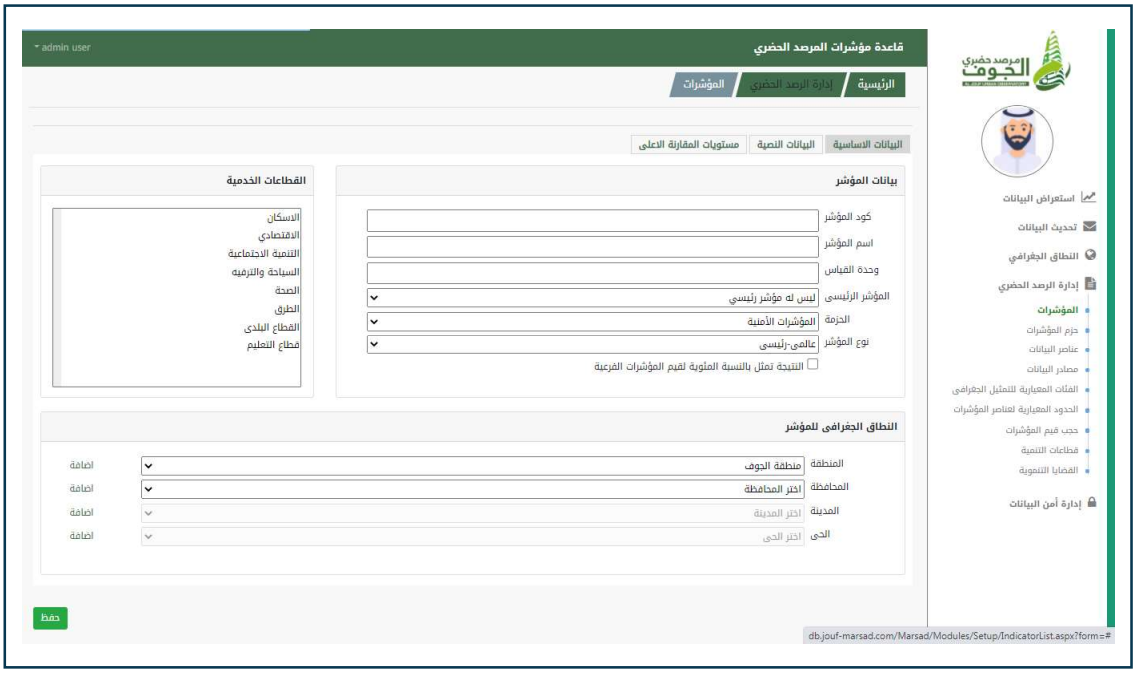

المرحلة الثانية: يتم تحديد العناصر الداخلة في حساب قيمة المؤشر ومن ثم كتابة معادلة الحساب وربطه بمستويات المقارنة العليا بعد ذلك يتم النقر على مفتاح (الإضافة إلى مؤشر) والتأكد من صحة البيانات المدخلة للمؤشر ، وإذا كانت خاطئة يتم توجيه المستخدم لموضع الخطأ، وعند اكتمال إدخال البيانات بشكل صحيح تظهر للمستخدم رسالة تؤكد نجاح عملية الإضافة (الشكل التالي).

شكل حساب المؤشر وتأكيد صحة الإضافه

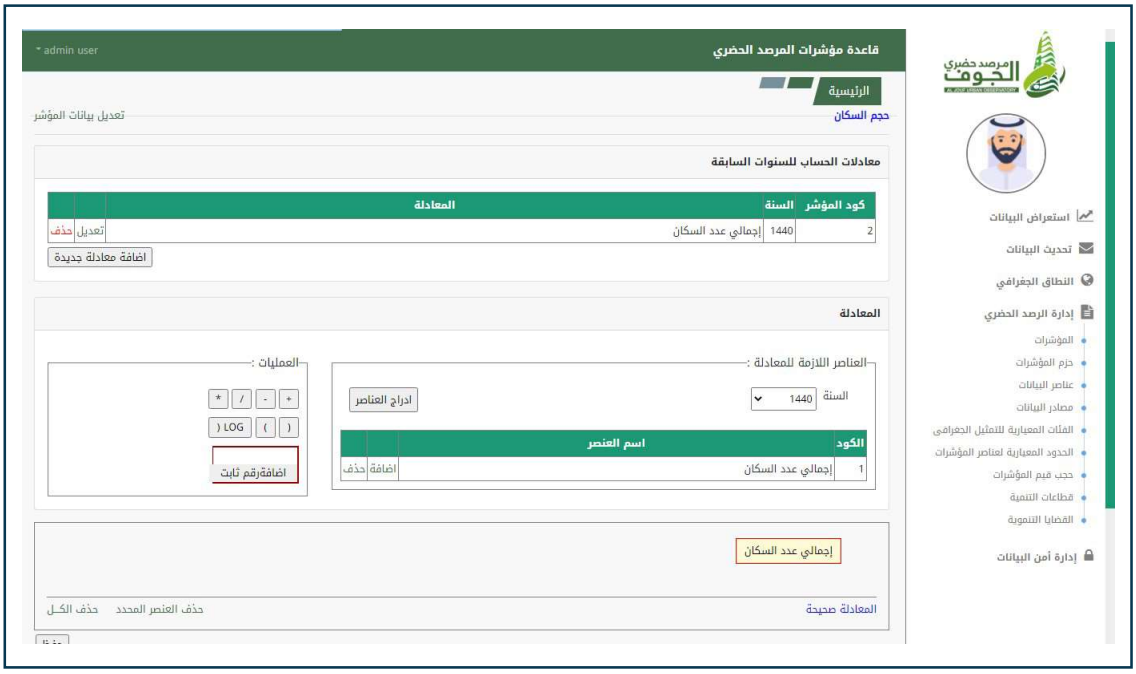

٣. تعديل وحذف المؤشر

يستطيع المستخدم اختيار المؤشر الذي يرغب في تعديله او حذفه مباشرة من قائمة المؤشرات التي تظهر أمامه علي الشاشة (الشكل التالي). يمكنه كذلك اختيار الحزمة التي ينتمي لها المؤشر ليقوم بفلترة المؤشرات المعروضة لمجموعة المؤشرات التي تنتمي لهذه الحزمة فقط .

شكل تعديل وحذف المؤشر

يستطيع المستخدم أيضا ومن خلال شاشة المؤشرات (الشكل التالي) تعديل بيانات المؤشر الأساسية النصية مثل (اسم المؤشر، تعريفه، وحدة قياسه . . .الخ).

شكل تعديل بيانات المؤشر

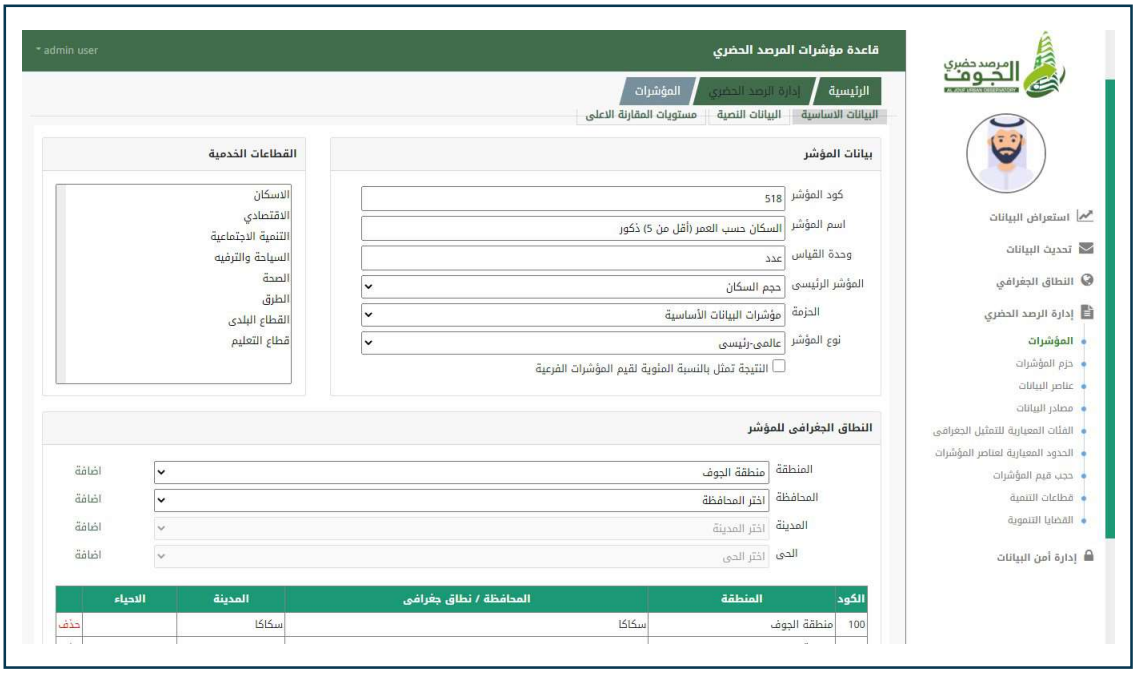

يمكن للمستخدم كذلك، الدخول لشاشة تعريف طريقة حساب المؤشر للتعديل عليها بالحذف او الاضافة او التصحيح (الشكل التالي). كما يستطيع كذلك حذف المؤشر باختيار أمر "حذف" مقابل اسم المؤشر من شاشة الاختيار الأولى .

شكل تعديل طريقة حساب بيانات مؤشر

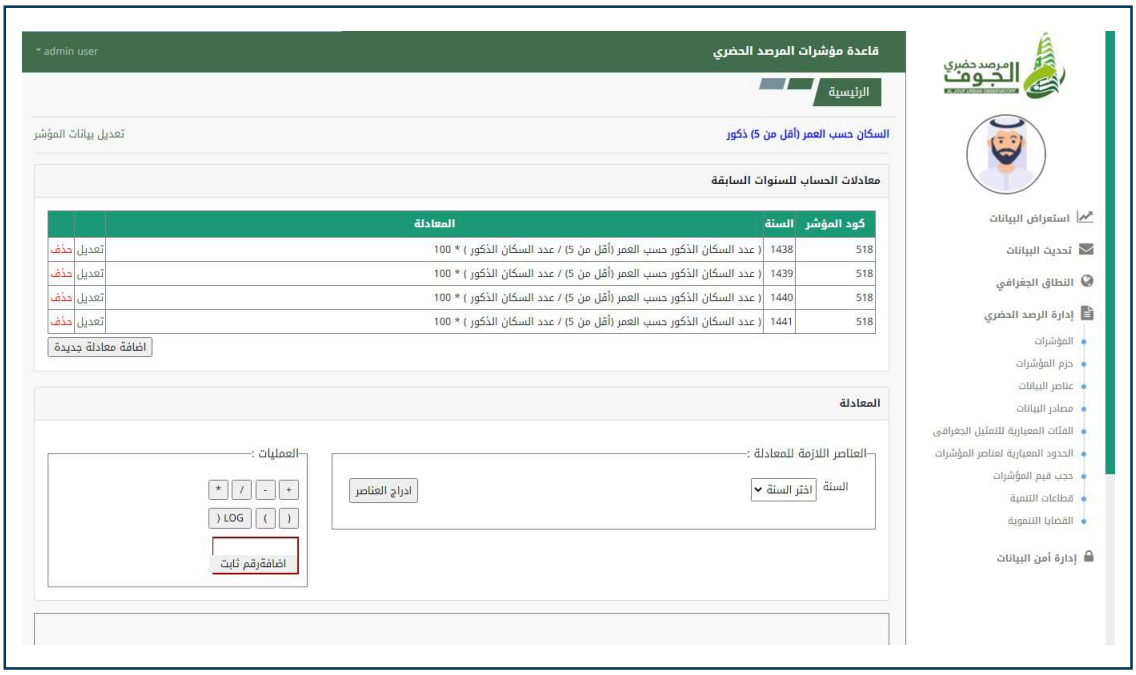

شكل حذف بيانات مؤشر

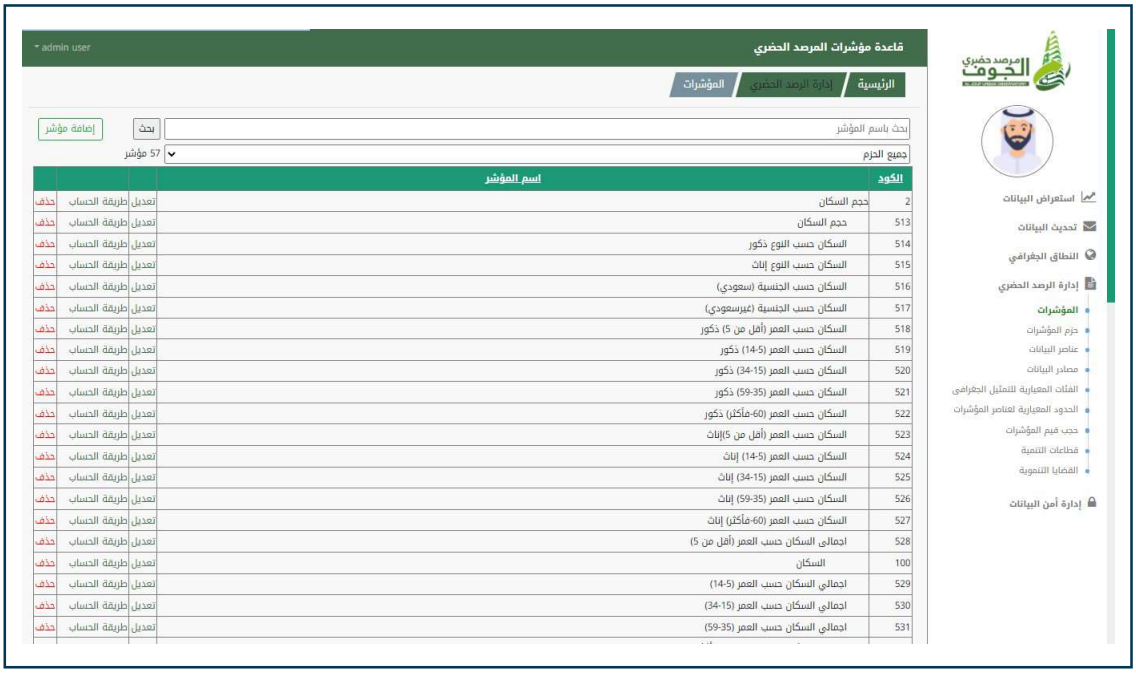

٤. تحديث المؤشرات وقضايا التنمية

عند تحديد المستخدم للبرنامج الفرعي [تحديث البيانات] وذلك بالنقر على المفتاح الخاص به سيقوم البرنامج بعرض الشاشة التالية حيث تتضمن (١٠) اختيارات للتعامل مع مؤشرات المقارنة وقضايا التنمية:

- المنطقة.
- كامل المحافظة.
- المدن.
- الأحياء.
- مؤشرات المقارنة.
- القضايا التنموية.
- سنوات الهدف.
- المصادر.
- التحديث المجمع لعناصر المدن.
- التحديث المجمع لعناصر الأحياء.

شكل القائمة الرئيسية لتحديث البيانات

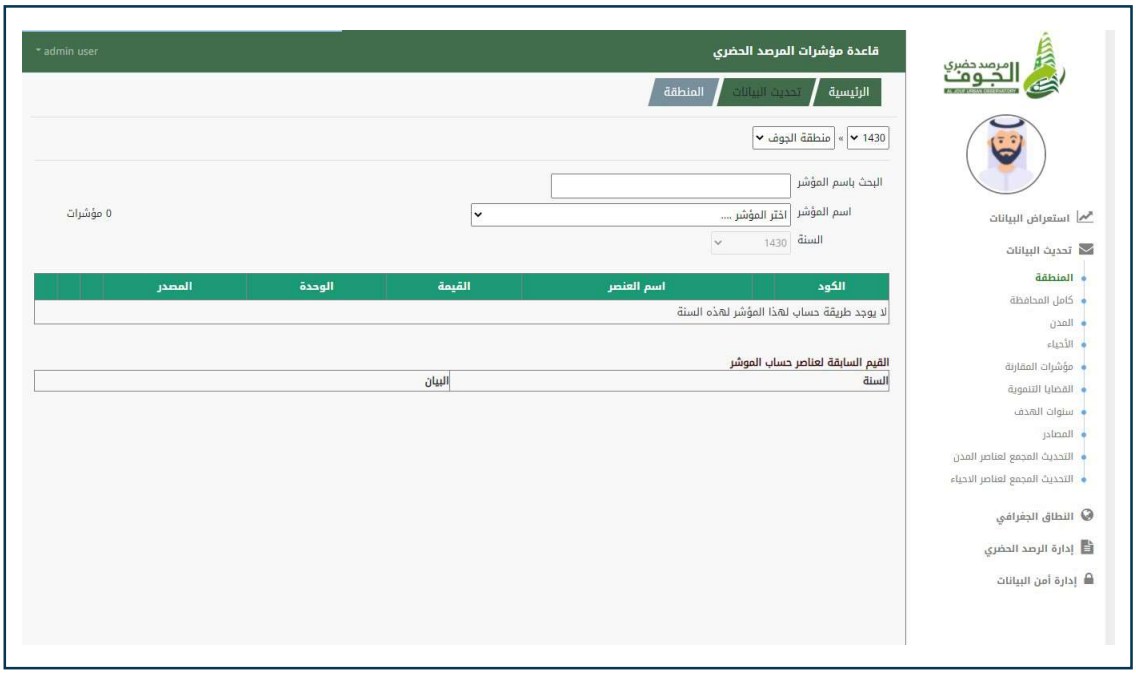

◄ تحديث مؤشرات المقارنة

عند اختيار أيقونة مؤشرات المقارنة من شاشة تحديث البيانات – علي سبيل المثال - تظهر الشاشة التالية (الشكل التالي)حيث يتم اختيار المؤشر المراد تحديثه.

شكل مؤشرات المقارنة

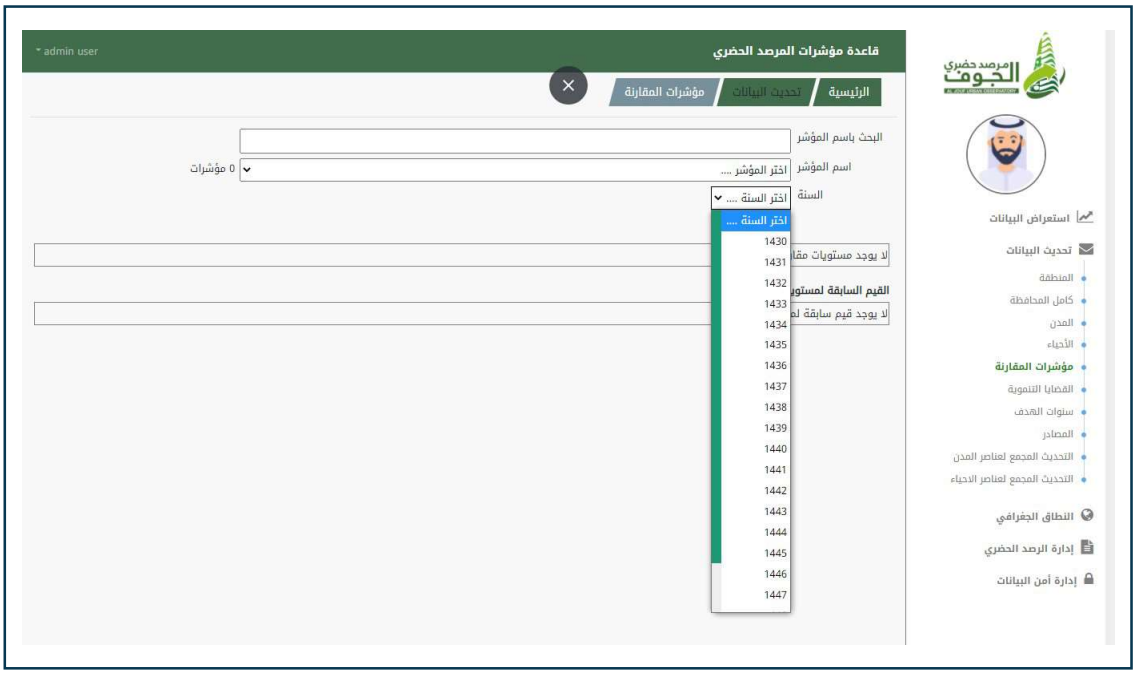

ويمكن اجراء عملية بحث عن المؤشر بإدخال جزء من إسمه في الخانة أعلى القائمة المنسدلة. بعد ذلك يتم تحديد السنة المراد تحديث قيم المؤشر لها.

وتعتمد عملية تحديث بيانات مؤشرات المقارنة على خطوتين رئيسيتين :

– **الخطوة الأولى:** يختار المستخدم المؤشر من القائمة التي تظهر في الجزء العلوي من الشاشة (الشكل التالي)والتي تضم كل المؤشرات التي تشتمل عليها قاعدة البيانات التي لها قيم مقارنة، وعندها تظهر جميع قيم المقارنة المتاحة للمؤشر في الجزء السفلي.

شكل مؤشر معدل الطلاق

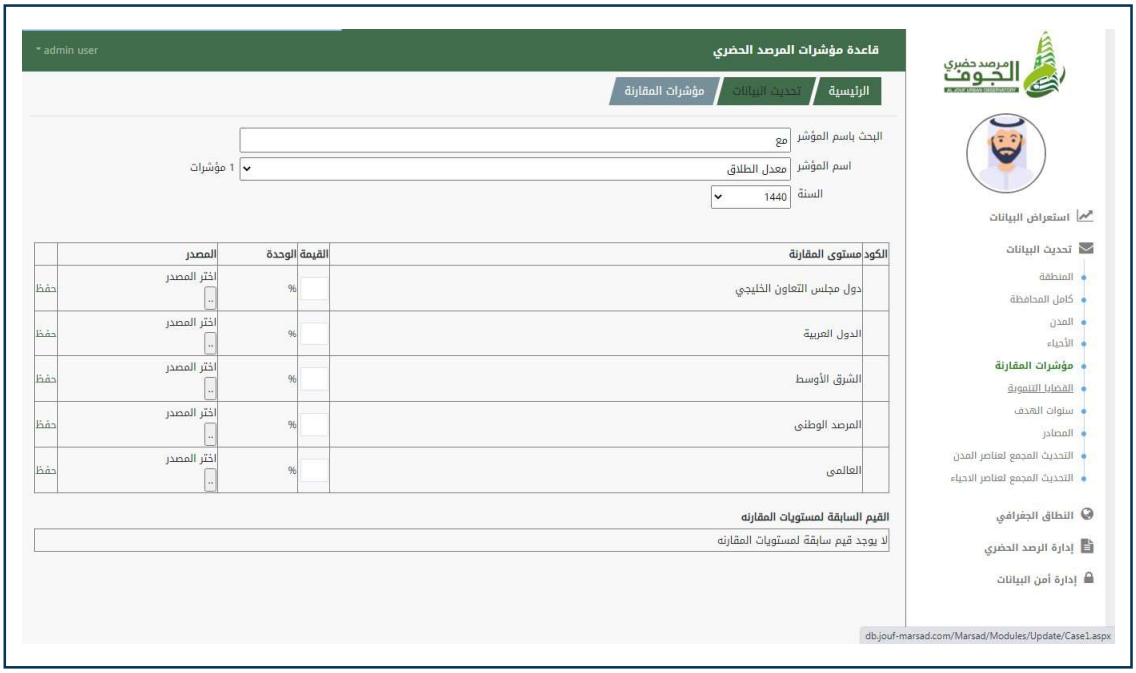

– الخطوة الثانية: يقوم المستخدم بإدخال القيمة وفق المستوى للمؤشر ثم الضغط على حفظ ليتم حفظ البيانات المدخلة.

◄ **تحديث القضايا التنموية والسياسات المقترحة:** وتتلخص في إدراج نتائج تحليل قيم المؤشرات الحضرية، بحيث تعرضها قاعدة البيانات في صورة قضايا محددة ويوضع لها سياسات أو مبادرات مقترحة للتعامل معها ، وذلك في ضوء المؤشرات كأهداف مطلوب إنجازها ومؤشرات للأداء مطلوب العمل في إطارها سعياً لحل القضية المطروحة (الشكل التالي).

شكل القضايا التنموية

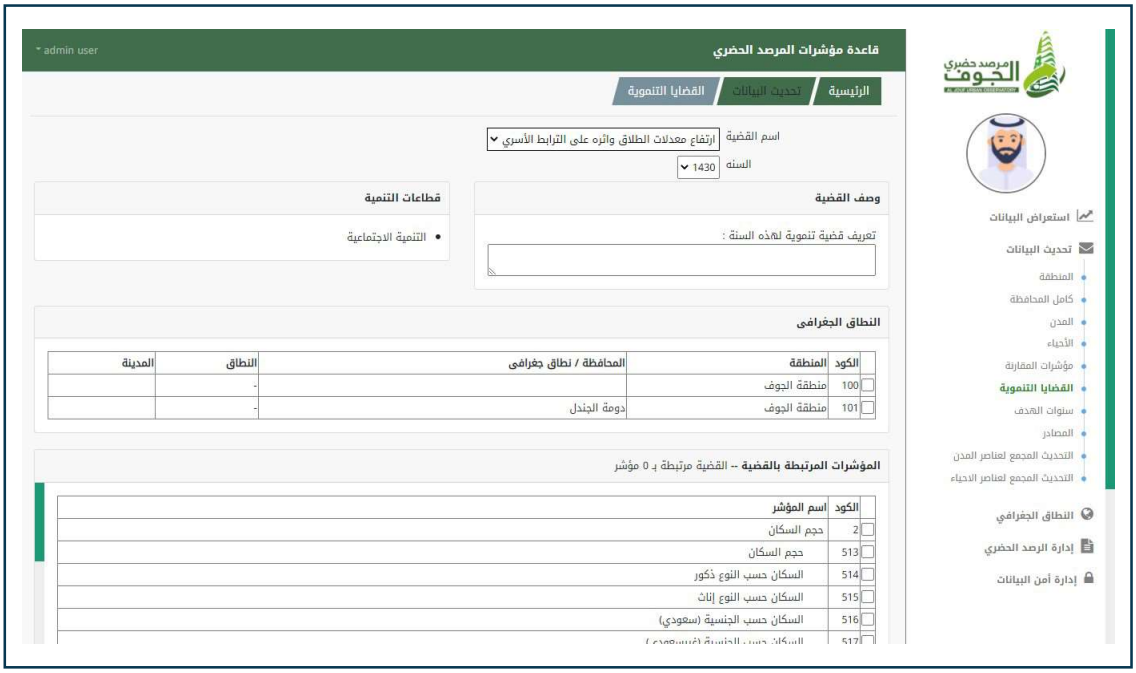

علي أنه يتم اختيار السنة التي طرحت بها القضية،كما يتم عرض المؤشرات واختيار المؤشرات المتعلقة بهذه القضية و تحديد ما إذا كان "مؤشر إنجاز" أم " مؤشر آداء " ثم يتم الضغط على (تحديث) لتتم عملية الحفظ في قاعدة البيانات.

◄ **تحديث سنوات الهدف:** يتم تحديث بيانات سنوات الهدف للمؤشرات عن طريق تحديد قيمة الهدف للمؤشر في سنة (الشكل التالي) ، ويتم عرض هذه القيمة مع قيمة المؤشر عند الاستعلام في التمثيل البياني.

◄ **إضافة سنة هدف:** يتم اختيار المؤشر المطلوب تحديد سنة الهدف له حتى يتم عرض القيم السابقة لسنين الهدف على هذا المؤشر. يتم تنفيذ عملية تعديل قيمة وليس إضافة ان كانت مدخلة لنفس العام، وإذا لم تكن مدخلة يتم اختيار السنة وإدخال القيمة ثم الضغط على إضافة سنة هدف.

شكل سنوات الهدف

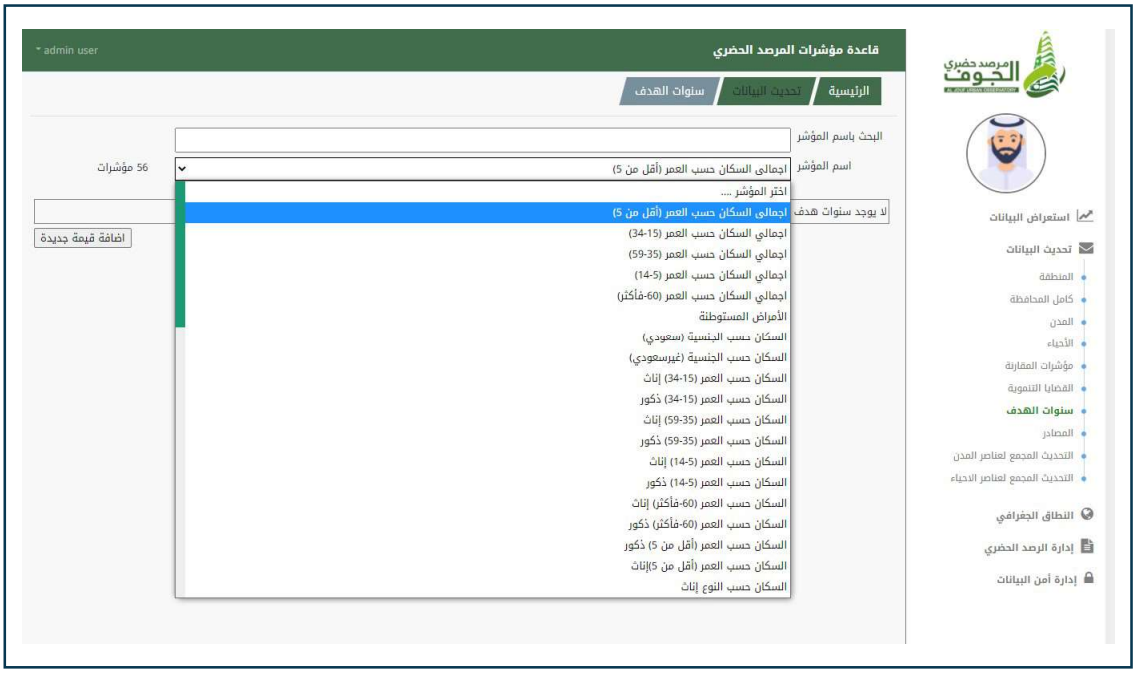

◄ **تعديل قيمة سنة الهدف:** يقوم المستخدم باختيار المؤشر المطلوب تعديل سنين الهدف له، ومن الجدول الذي على يسار الشاشة يختار السنة المطلوب تغيير قيمتها ثم الضغط على تعديل.

◄ **حذف قيمة لسنة هدف:** يقوم المستخدم باختيار المؤشر المطلوب حذف سنة الهدف له ، علي أن يختار من الجدول الذي على يسار الشاشة السنة المطلوب حذف قيمة سنه الهدف لها ، ومن ثم الضغط على حذف.

إن التوزيع النسبي للأسر الفقيرة في أحياء مدينة سكاكا - علي سبيل المثال - يمكن أن يساعد علي تقسيم تلك الأحياء إلي ثلاثة نطاقات مكانية بدءا من الأكثر فقرا .. إلي الأقل فقرا ، الأمر الذي يسهم بدوره في تحديد السياسات التي يمكن أن تتعاطي مع كل نطاق .. أو يمكن دوائر صناعة القرار المعنية من رصد كفاءة وفعالية السياسات الجارية بالفعل .

شكل التوزيع النسبي للأسر الفقيرة بأحياء مدينة سكاكا

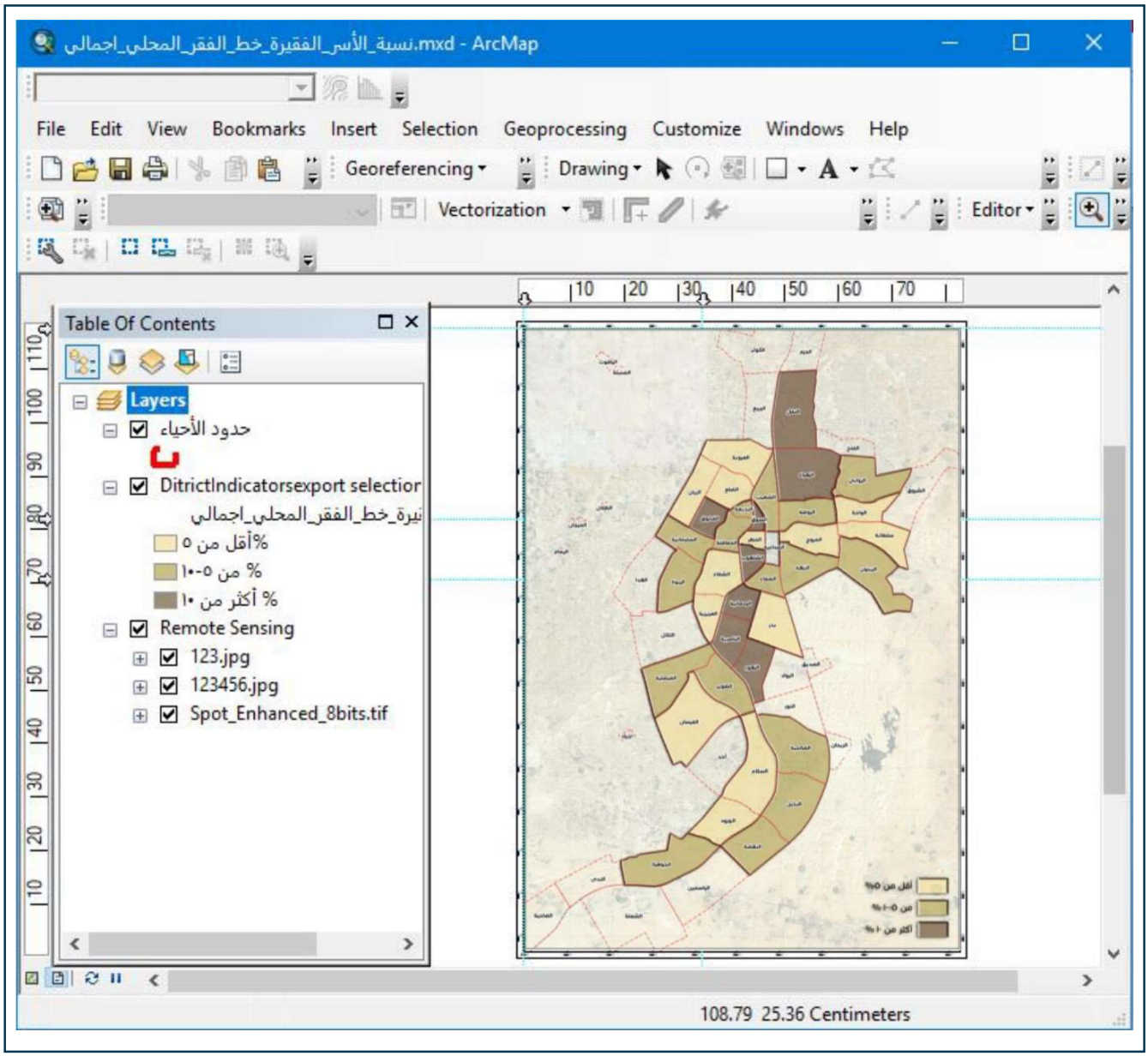

شكل تعديل أو حذف سنة الهدف

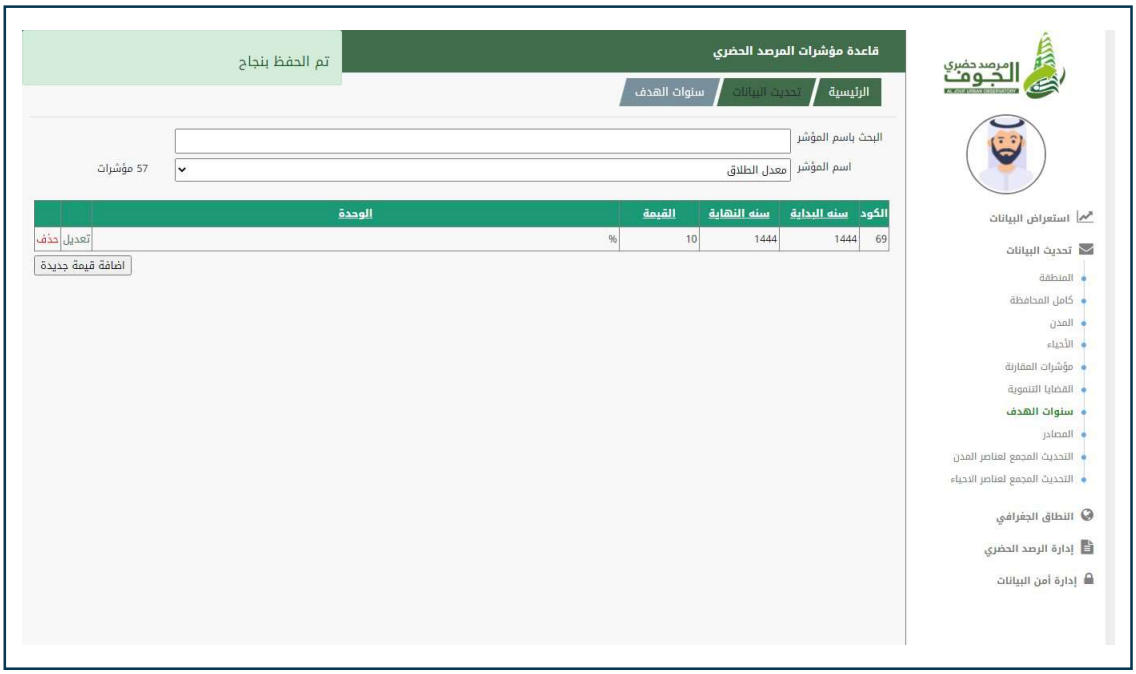

- تطوير نظم المعلومات الجغرافية كمدخل للإدارة الذكية لعملية متابعة وتقييم الآداء

يعني هذا الجزء من التقرير بالمزايا التي يمكن أن يتيحها استخدام تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في إنتاج وقياس المؤشرات الحضرية ، ومدي تأثير ذلك علي متابعة التطور للمؤشرات الحضرية ومقارنتها مع المعدلات والمعايير العالمية ، وبالتالي المساهمة في دعم واتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية بكفاءة وسرعة عالية.

يرتبط المرصد الحضري لمنطقة الجوف بنظم المعلومات الجغرافية ، ويعود السبب في ذلك إلي ما وفرته التقنيات الحديثة في ذلك المجال من برامج وأساليب تقنية تساعد المستخدمين علي التحكم في الوقت والدقة والتكلفة عند إنتاج المؤشرات الحضرية . وتتكون نظم المعلومات الجغرافية المؤسسية من التكنولوجيات والكفاءات البشرية ومصادر البيانات اللازمة لإنشاء وحفظ وإظهار والبحث والتشارك في البيانات الجغرافية وخدماتها ، حيث تتطلب السياسات الجيدة معلومات ومؤشرات دقيقة حول الأوضاع الراهنة ، ويتم استخدام البيانات المتنوعة لإنتاج المعلومات الحيوية لاتخاذ القرارات ، ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم آدائها.

وتتمثل مزايا إنشاء قاعدة البيانات المؤسسية للمؤشرات الحضرية والمرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية فيما يلي:

- الجمع بين عمليات الاستفسار والاستعلام الخاصة بقواعد البيانات للمرصد مع إمكانية المشاهدة والتحليل والمعالجة البصرية لبيانات جغرافية من الخرائط .

- إعداد خرائط تصنيف خاصة لكل حزمة من المؤشرات الحضرية وتحديثها وتخزينها بشكل رقمي .

- دعم وتطوير عملية اتخاذ القرار باستخدام تقنية متطورة تستطيع قياس ومقارنة البيانات والخرائط المستخدمة في التجسيد المكاني لسياسات التنمية الحضرية بكفاءة وسرعة عالية.

- إمكانية دراسة وتحديد المؤشرات الحضرية باستخدام التقنيات الحديثة لتوفير عدة بدائل لسياسات التنمية الحضرية المقترحة وبالسرعة التي تناسب التطور السريع.

ولعل أهم التوصيات المقترحة في هذا الصدد هي :

- ضرورة استخدام نظم المعلومات الجغرافية بشكل أساسي في جميع مراحل وخطوات إعداد المرصد الحضري لما تمتاز به من سرعة وشمولية مقارنة بالطرق االتقليدية.

- الاهتمام بتطوير الكوادر البشرية وتجهيز قاعدة من المتخصصين في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات للمؤشرات الحضرية وتطبيقاتها ، لتكون بمثابة قاعدة عريضة من الكفاءات البشرية لتلبية احتياجات المرصد المتزايدة واللحاق بركب هذه التقنيات عالميا.

- تأسيس قاعدة بيانات مؤسسية لكافة المؤشرات المنتجة بمعرفة المرصد المحلي وربطها مركزيا علي المستوي الوطني ، علي أن تتوافر بها الآليات الخاصة بالتحديث الدوري للمؤشرات الحضرية.

- تفعيل وتمكين الاعتماد علي قاعدة البيانات المؤسسية للمؤشرات الحضرية والمرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية للسياسات والبرامج التنموية ولمتخذي القرار ، وتعتمد عملية اتخاذ القرارات التنموية علي تأسيس قواعد البيانات المؤسسية للمؤشرات الحضرية ، وقواعد البيانات المكانية والوصفية.

- تنفيذ التطبيق التفاعلي المؤسسي علي المؤشرات الحضرية المنتجه والمرتبطة ببيانات وطبقات نظم المعلومات الجغرافية علي صفحات الإنترنت من خلال تطبيق يتيح لمستخدمي الإنترنت ومتخذي القرار في الدوائر الحكومية التفاعل معها آليا وذلك علي النحو التالي:

١. إمكانية تصفح المؤشرات واختيارها وكيفية إنتاجها والمحاور الرئيسية لحزم المؤشرات الحضرية المحلية والوطنية والعالمية.
٢. إمكانية رؤية المؤشرات الحضرية المتاحة وإمكانية عرضها بشكل مرتبط بعناصر قاعدة نظم المعلومات الجغرافية لسياسات/ مبادرات التنمية الحضرية علي صفحة الإنترنت باستخدام الرموز والأشكال والألوان المناسبة.
٣. إمكانية استرجاع وعرض البيانات المكانية والوصفية من خلال تلك الصفحة التفاعلية ، مع التعديل الجزئي والكلي إن لزم الأمر ، ووفقا للصلاحيات المحددة لكل مستخدم.

٤-٤ . إصدار تقارير النتائج والتوصيات

يستهدف المرصد الحضري الذكي بمنطقة الجوف إعداد التقارير حسب المجالات الرئيسية (عمراني ، اجتماعي ، سياحي ، بيئي ، اقتصادي .. إلخ) وذلك ضمن خطة دورية تراكمية تحتسب نقطة الأساس المرجعية لكل مؤشر منذ بدء أعمال الرصد الحضري ، وتقدم التقارير في صيغ مختلفة رقمية وورقية:

التقارير الورقية : من خلال تنفيذ دورية تقارير الرصد الحضري وخطة النشر السنوية وخطة التوزيع وفئة الاستهداف بالتقارير.

التقارير الرقمية : تسمح ومن خلال منصة تقنية في تحديد القطاعات والمجالات والمؤشرات ونتائج التحليل الجغرافي وتعمل علي إنتاج خرائط رقمية بصيغ متاحة للاستفادة منها في أعمال تحليل سياسات التنمية الحضرية ومخططاتها ونطاقاتها ، والإسهام في اتخاذ القرارات. في هذا الإطار يتم وضع خطة النشر الرقمي والاحصائيات واستخام التكنولوجيا الحديثة الذكية للنشر والمتابعة المجتمعية والعلمية علي صفحات الانترنت ومنها :

Dashboard System, Portal web Based Applications, GIS Web Server, GIS online.

٤-٥ . بناء وتنمية القدرات

تشكل برامج بناء وتنمية القدرات أحد المكونات الرئيسية في خطط التنمية الحضرية ، نظرا لدورها المهم في رفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين الآداء المؤسسي (الشكل التالي) من خلال تزويد الكوادر الفنية والإدارية في المناطق الحضرية بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بمهام ومسئوليات إدارة أنشطة المرصد الحضري الذكي .

في هذا السياق .. يوضح الإطار العام للدورات التدريبية التي يقترح أن يتبناها – ويقوم علي تنفيذها - المرصد الحضري المحلي بالمنطقة ، مستهدفا تنمية الجوانب المعرفية Knowledge والمهارية Skills لدي الكوادر الفنية/ الإدارية بالجهات المعنية بسياسات التنمية الحضرية.

تغطي برامج التدريب الموضوعات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات الكوادر المستهدفة للتعامل مع مخرجات المرصد الحضري، وتمكينها من توظيف المؤشرات المنتجة في عملية صناعة القرار.

ويمكن تطوير هذه البرامج وبلورتها وتنفيذها من خلال المتخصصين في هذا المجال (جامعة الجوف، المرصد الحضري الوطني ، المعهد العربي لإنماء المدن ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،....). كما يمكن ضم أكثر من دورة في دورة واحدة مكثفة للقيادات العليا أو الإشرافية. يمكن كذلك .. تفصيل الدورة الواحدة إلي أكثر من دورة ، وفقا لخصائص الكوادر المستهدفة ومستوي تأهيلها فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة لبناء وتنمية القدرات.

علي أن تصميم وتنظيم وتنفيذ البرامج ودوراتها – بشكلها النهائي – يجب أن يخضع في كل الأحوال لدراسه مسبقة لتحديد الاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة.

شكل بناء القدرات كآلية لرفع كفاءة الأفراد والمؤسسات

المصدر: استشاري المشروع

٤-٦ . إنشاء وتشغيل منصة التنمية الحضرية

تشكل هذه المنصة التفاعلية مركز تبادل المعلومات وتقديم تقارير منتظمة حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة وغيرها من المدخلات القيمة في مجال التنمية الحضرية المستدامة .
تجمع هذه المنصة كافة الأطراف المعنية من دوائر حكومية ، مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني ، والأوساط الأكاديمية....إلخ، وذلك لتيسير رصد التقدم المحرز وإعداد التقارير وتبادل المعلومات ، وبما يؤدي إلي التعجيل بتنفيذ مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ .
تستجيب المنصة .. للحاجة إلي دعم جهود الوصول إلي المعلومات وتبادلها .. حول مدي كفاءة وفعالية تنفيذ سياسات التنمية الحضرية ، من خلال إنشاء "فضاء افتراضي " لتبادل المعلومات

٤-٧ . مراقبة الجودة وكفاءة الأداء

وذلك من خلال وضع خطط للمتابعة المستمرة لرفع كفاءة الكوادر الفنية والإدارية والأجهزة مع تحديث وتأمين البرامج والصفحات بشكل مستمر.

5

المراجـــــع

٥ . المراجـــع

اعتمدت عملية إعداد هذا التقرير علي التوجهات والمعلومات التي تم استخراجها من قائمة المراجع الموضحة فيما يلي، والتي تشكل بدورها مصدرا مهما للقارئ للحصول علي المزيد من الإيضاحات حول الموضوعات المرتبطة بعملية متابعة وتقييم آداء سياسات التنمية.

٥-١ . المراجع العربية

• الإسكوا (٢٠٠٨) دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائم علي المشاركة، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

• الإسكوا (٢٠٢٢) تقرير تحديات التنمية في العالم، نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

• المركز الوطني لقياس الآداء (بدون تاريخ) الدليل الفني لمنهجية قياس الآداء، برنامج التحول الوطني ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

• المعهد الجهوي الدولي (٢٠١٣) المتابعة والتقييم، مكتب المتابعة والتقييم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية .

• برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٠٢) الخطة الحضرية الجديدة ، نيروبي ، كينيا.
• خالد بكر (٢٠٢٢) التقنيات الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية كمدخل لتحولات الإدارة الذكية في المراصد الحضرية ، مؤتمر وزراء الإسكان العرب ، القاهرة ، مصر.

• طارق أبو السعود (٢٠٢٢) إعداد إطار منهجي لتأسيس وتفعيل المراصد البيئية الذكية في مصر، مؤتمر وزراء الإسكان العرب ، القاهرة ، مصر .

• مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٩) سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، خبرات دولية ودروس مستفادة ، القاهرة ، مصر .

• منظمة العمل الدولية (٢٠٢١) بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عملي متحور حول الانسان ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة (١٠٩) ، جنيف ، سويسرا .

• موسي محمد الموسي (بدون تاريخ) دورة إدارة وبناء الشراكات الاستراتيجية الفاعلة ، مؤتمر العاملين مع الشباب.

• وزارة الشؤون البلدية والقروية والإتصالات (بدون تاريخ) ملحق اتفاقية مشاركة البيانات بين وزارة الشؤون البلدية والإسكان ووزراة الصحة ، مركز البيانات البلدية ودعم القرار ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

• وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٨) نظرة شاملة حول الإطار المؤسسي للتخطيط العمراني، مستقبل المدن السعودية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢-٥ . المراجع الأجنبية

• Abo-Ismail, K., V. Hlasny, A. Jaafar and others (2022) Development Challenges Index: Statistical measurement and validity. Beirut: ESCWA.
www.unescwa.org/sites/defult/files/pubs/pdf/development-challenges-index-english_0.pdf .

• Behrendt, C., M. Bierbaum and V. Schmitt (2020) Thematic Brief: Social Protection. United Nations Economist Network.
www.un.org/sites/un2.un.org/files/a-tb_on_social_protection.pdf .

• Cities Alliance and UN-Habitat (2014) The Evolution of National Urban Policies: A Global Overview. Nairobi, UN-Habitat.

• Gallopin, A.,Gelberto, C. (2004) Indicators and their use: information for decision-making. In Sustainability Indicators. Scientific Committee on Problems of the Enviroment (SCOPE).

• Kasturiarachchi, Asoka (2009) Handbook on Planning, Monitoring and Evaluating for Development Results. New York: United Nations Development Programme.

• Lindenmayer, D. Likens, G. Franklin, J. (2018) Earth Observation Networks (EONs): Finding the Right Balance. Journal of Trends in Ecology & Evolution. Volume 33, Issue.

• Mortensen, L. Fogh, M. (2004) The driving force-state-response framework used by CSD. In Sustainability indicators. Indicators for Sustainable Development Project.

• Northern Ireland Executive Office (2016) A Practical Guide to Policy Making in Northern Ireland. Available from:
http://www.ofmdfmni.gov.uk/practical-guide-policy-making_-_amend_aug_11.pdf

• UNSD, United Nations Statistics Division. (2003) Millennium Indicator Database.

6

الملاحـــق

يتضمن هذا الملحق سياسات التنمية الحضرية المقترحة للتعامل مع القضايا ذات الأولوية، التي أسفرت عنها عمليات رصد وتحليل حالة التنمية بمنطقة الجوف.
تم تحديد هذه القضايا وفقا لعدد من المعايير الموضحة فيما يلي:

. أهمية التأثير العام للقضية علي حالة التنمية المستدامة، ومدي التشابك والتفاعل مع القطاعات النوعية والمشكلات والقضايا المختلفة فيها.

. حدة التباينات الخاصة بوضعية المشكلة، أو عن حالات المقارنة المختلفة، أو المتوسطات و المستهدفات الوطنية، وبما يشير إلي " أهمية وحساسية " المشكلة.

. توطن المشكلة علي مستوي القطاع الحضري بالمنطقة ككل (مثل ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الحوادث)، أو في أكثر من مدينة، أو في مدينة واحدة (مثل ارتفاع معدل الجريمة في طبرجل و ارتفاع معدلات الإعاقة في القريات).

. أن لا تكون المشكلة ذات خصوصية إجتماعية/ثقافية خاصة، وتطورت عبر تحولات تدريجية عميقة، ويصعب التعامل معها علي المدي القصير، وتتطلب إجراء دراسات مسحية و تحليلية عميقة لتعميق فهم أبعادها و أسبابها المتشابكة المختلفة، ومن ثم صياغة خطط وبرامج التدخل لمواجهتها (مشكلة إرتفاع معدلات الطلاق علي سبيل المثال)، مع إعتبار صعوبة التأثير في السلوكيات الإجتماعية/الثقافية، إلا بشكل غير مباشر ومداخل محددة ومحدودة للتأثير.

. أن يكون التحديد المسبق للقضية غير مرتبط باحتمالية عالية لعدم صحة أو دقة البيانات (مشكلة إرتفاع استهلاك الكهرباء لمؤسسات الخدمات العامة علي سبيل المثال).

القضايا ذات الأولوية والسياسات المقترحة للتعامل معها

١. تباطؤ آداء الاقتصاد المحلي

ويتمثل في التغيرات السلبية في ثلاثة مؤشرات أساسية ، أولها الإنكماش في المعدل السنوي لنمو العمالة، ، وثانيها إنخفاض المعدل السنوي لنمو المنشآت الإقتصادية ، وثالثها ارتفاع معدل البطالة الإجمالي.

ويمكن تصور حجم وطبيعة المشكلة من خلال الخصائص الهيكلية لاقتصاد المنطقة، حيث تنخفض نسبة العمالة الفعلية بالنسبة لحجم السكان ، وكذلك نسبة العمالة من السعوديين في أنشطة القطاع الخاص ، فما زالت العمالة الوافدة تشكل ما يزيد عن ٨٥% من قوة العمل بهذا القطاع، وهو ما يشير لانخفاض معدل توطين الوظائف في القطاع الخاص.

الاستجابات المقترحة

السياسات العامة

رفع معدلات النمو الاقتصادي، في إطار معايير التنمية المستدامة، بحيث ترتكز علي قاعدة إقتصادية قوية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، ورصيد مرتفع من المقومات والميزات النسبية وإمكانيات النمو في حالة رفع مستوي "الإنتاجية" ومعايير "التنافسية".

الخطط والبرامج والمبادرات

• إعداد خطة إستراتيجية قصيرة المدي **(٥ سنوات)** للتنمية الإقتصادية المحلية تستهدف رفع معدلات النمو للقطاعات الإقتصادية (الزراعة و الصناعة و السياحة) ورفع مستويات التشغيل (خاصة للسعوديين) وتخفيض معدل البطالة...إلخ، وذلك في إطار معطيات الهدف **(٨)** من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

• إعداد خطة إستراتيجية متوسطة المدي **(١٠ سنوات)** لتطوير و تنمية القطاع السياحي وذلك بالتنسيق مع فرع وزارة السياحة بالمنطقة، مع التركيز بصفة أساسية علي تعظيم تنافسيته ورفع مستويات "العرض" وآداءه الكلي طبقا للمعايير العالمية، والتكيف مع خصائص "الطلب" المتطورة علي المستوي المحلي والإقليمي والعالمي.

٢. ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الحوادث

تنطلق أولوية وأهمية هذه القضية بصفة أساسية من الارتفاع الملحوظ لمعدلات الوفيات بسبب الحوادث علي مستوي المنطقة ، حيث اقترب المؤشر من تسجيل نسبة غير مسبوقة - علي مستوي المملكة - بمعني أنه من بين كل حالتي وفاة تكون إحداهما حالة وفاة طبيعية، بسبب المرض أو الشيخوخة...الخ، بينما تكون الحالة الأخري بسبب حادث.

وبصفة عامة ، هناك إشارات واضحة علي الإسهام النسبي الكبير لحوادث الطرق و الحرائق في هذا المعدل المرتفع للوفيات بسبب الحوادث ، فضلا عن وجود بعض المشكلات الثقافية والتي تعكسها سلوكيات قيادة السيارات (المخالفات المرورية و الحوادث) و كذلك إجراءات الأمن و السلامة داخل المنازل والمباني (معدلات الحرائق المرتفعة) كما تشير أيضا، بالإضافة لذلك، إلي احتمالية وجود قصور نسبي في عدة منظومات فرعية في نسق الإدارة الحضرية، وهي منظومة التحكم والإدارة المرورية (وفيات حوادث الطرق)، ومنظومة الدفاع المدني والطوارئ والإنقاذ (وفيات الحرائق) ومنظومة الإسعاف (لجميع نوعيات الحوادث). و يصعب تأكيد هذا الافتراض إلا في ضوء نتائج دراسة ومسوح متكاملة للمشكلات المشار إليها.

الاستجابات المقترحة

السياسات العامة

ترتبط السياسات العامة في هذا الإطار بالهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة: "تعزيز السلام والمجتمعات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية وصول العدالة إلي الجميع" - الغاية (١٦-١١): "الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف، وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

الخطط والبرامج والمبادرات

إعداد خطة عملية / واقعية للتعامل الايجابي مع تلك القضية ، وذلك من خلال تطوير وتطبيق حزم من الإجراءات التي تستهدف رفع مستوي السلامة المرورية علي الطرق بكل عناصرها (المركبة ، السائق ، البنية التحتية للنقل) وتشمل الإجراءات المقترحة - علي سبيل المثال - اعتماد أحدث المعايير اللازمة للمركبات ، تحديث أنظمة ولوائح المرور ، رفع درجة الرقابة والضبط علي المسارات الحرة ، ....إلخ .

٣. قصور تغطية شبكات المياه النقية واستدامة الموارد المائية

تعتبر هذه المشكلة - برغم تواجدها في كثير المدن السعودية - من أهم الملامح السلبية في حالة التنمية المستدامة، حيث تشكل عنصرا محوريا يتشابك مع حالة القطاعات المختلفة، مثل الصحة العامة، و جودة الحياة، و الأنشطة الإقتصادية، وحالة البيئة والإدارة البيئية...الخ. ويرتبط بهذه المشكلة مسألة مدي توازن الموارد المائية المستدامة (المتجددة) علي مستوي المنطقة مع حجم الطلب الكلي الحالي والذي يشمل أيضا إحتياجات قطاع الزراعة و الصناعة...الخ ، ومدي إحتمالية حدوث إستنزاف جائر من الموارد المتاحة، حاليا أو علي المدي المستقبلي القريب، وهو ما يتطلب التخطيط المستقبلي لتأمين الموارد المائية المستدامة لحجم الطلب الراهن والمستقبلي. إن الموارد المائية بمنطقة الجوف تشكل واحدة من أهم الميزات النسبية للتنمية المستدامة، كما إنها تشكل في نفس الوقت التحدي المستقبلي الأكبر، في مواجهة النمو السكاني والإقتصادي، وما يرتبط به من نمو الطلب علي الموارد المائية.

الاستجابات المقترحة

السياسات العامة

ترتبط الرؤي و السياسات العامة الخاصة بهذه القضية بالهدف (٦) من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع" - الغاية (٦-١): "تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف علي مياه الشرب، المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠". كما ترتبط أيضا برؤية المملكة ٢٠٣٠ (محور مجتمع حيوي) - "التحسين المستمر بتغطية المدن بمرافق عامة وبنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية" - هدف الرؤية: "الإرتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية/ الحفاظ علي البيئة والمقدرات الطبيعية"

الخطط والبرامج والمبادرات

أولا: إعداد خطة تنفيذية وتمويلية **(مداها ٧ سنوات)** لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة أو تجاوزها للتغطية الشاملة بحالة توفر الإمكانيات، علي أن تشمل هذه الخطة أيضا إستكمال العناصر الفرعية الخاصة بمنظومة المياه النقية والصرف الصحي، وهي محطات معالجة الصرف الصحي الثنائية (مع دراسة إمكانية إعادة الإستخدام في مشروعات التشجير – أو إستكمال المعالجة الثلاثية لإستخدامات زراعية آمنة).
ثانيا: إعداد خطة تنفيذية – في ضوء نتائج دراسة إمكانية ترشيد إستخدامات المياه – لتحقيق بعض المستهدفات المقترحة في الدراسة في إطار زمني محدد.

٤. تدني الأوضاع الصحية للمجتمع المحلي بمدينة طبرجل

تكتسب هذه القضية أهميتها النسبية المرتفعة ، حيث تتدني مجموعة كاملة من المؤشرات الصحية في مدينة واحدة، مع التباين الواضح بين حالة المدن الثلاثة الأخري. ترتبط هذه القضية بالحالة الصحية العامة للمجتمع المحلي بمدينة طبرجل (إرتفاع نسبة الوفيات بسبب الأمراض الوبائية) للفئات العمرية المختلفة، بينما ترتبط القضايا الصحية الأخري بالصحة الإنجابية (النساء و الأطفال)، وهو ما يكسبها أيضا أهمية خاصة.

تشير قيم المؤشرات الصحية المتدنية لمدينة طبرجل بوضوح لظاهرة عامة متعددة الأبعاد، كما تتعدد احتمالات العوامل المؤثرة فيها، بدءا من عوامل يمكن قياسها و تقديرها، مثل مستويات الدخول و الفقر، إلي عوامل يصعب قياسها وتقييمها (العوامل الثقافية والاجتماعية)، وبغض النظر عن الوزن النسبي لدور الخدمات الصحية، كبيرا كان أم صغيرا، فهو يشكل بالضرورة واحدا من العوامل التي يمكن أن تسهم في ارتفاع المعدلات و انخفاضها، وهو ما يؤشر لأهمية استكشاف الملامح والخصائص الأساسية لهذه الظاهرة ، إنطلاقا من قاعدة معلوماتية متكاملة.

الاستجابات المقترحة

السياسات العامة

ترتبط السياسات الخاصة بهذه القضية بالهدف **(٣)** من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" - الغاية **(٣-٢)**: "وضع نهاية لوفيات المواليد التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠. ترتبط السياسات أيضا بالمعطيات الواردة في رؤية المملكة ٢٠٣٠، "محور "مجتمع حيوي" - "تحقيق حياة صحية" - هدف "تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي" - الهدف الإستراتيجي: "تحسين الرعاية الصحية المقدمة قبل التنويم والرعاية المقدمة في المستشفيات الرئيسية (الطوارئ و العناية المركزة).

٥. تدني الأوضاع الصحية للمجتمع المحلي بمدينة طبرجل

يشكل المعاقين ٥/١ عدد سكان مدينة طبرجل تقريبا ، وترتفع مخاطر هذه المشكلة في أنها تعيد إنتاج نفسها في المستقبل، بمعني أنها لا ترتبط بظروف خاصة في مرحلة زمنية معينة، و لكنها تمتد بقوة لجيل النشء، حيث ترتفع نسبة الأطفال المعاقين (دون ١٥ عام) حوالي ٤/١ الأطفال في هذه الفئة العمرية، بمعني أن النسبة علي مستوي إجمالي السكان سوف ترتفع لقيمة أكبر من المسجلة حاليا، و هو ما يعتبر مشكلة شديدة الخطورة ، حيث ترتبط بأسباب متجذرة وعميقة علي المستوي المحلي . ويمكن أن تشكل قضية الإعاقة تأثيرات شديدة السلبية علي حالة الإستقرار الاجتماعي وجودة الحياة والقدرة علي العمل والإنتاج والتنمية المستدامة علي المدي المتوسط والبعيد، ما لم يتم التعامل معها سريعا.

الاستجابات المقترحة

السياسات العامة

تنحصر السياسات المقترحة في دعم وتوسعة برامج الدعم الاجتماعي الشامل للمعاقين ، وتخفيض نسبة الإعاقات الخلقية بالنسبة للمواليد والأطفال دون سن الخامسة ، وكذلك استهداف التخفيض التدريجي للفجوة النوعية في حالات الإعاقة.

الخطط والبرامج والمبادرات

• تصميم وتنفيذ "برنامج الدعم الإجتماعي للمعاقين" مع التركيز النسبي علي فئات الأطفال والشباب والنساء، في إطار البرامج والمبادرات والأنشطة الجارية للوزارات المركزية المعنية وفروعها في منطقة الجوف، مع أهمية ربط أنشطة هذا البرنامج مع منظومة عمل "مركز تأهيل المعاقين بمستشفى القريات العام"، وهو واحد من تسعة مراكز علي مستوي المملكة. ويقترح إعطاء دور محوري واسع للمنظمات الطوعية بالمدينة والمنطقة لتنفيذ أنشطة البرنامج المختلفة، مع الرصد الدوري والتقييم المستمر لأنشطة البرنامج، وتعديل مساره .

• تصميم وتنفيذ برنامج خاص للكشف المبكر علي الأطفال المواليد وحتي سن الخامسة لتحديد الإصابة بقصور الغدة الدرقية، والإصابات الأخري، والتي يمكن أن تسبب "إعاقة خلقية" ، مع التركيز علي الإناث، وذلك لاستهداف تخفيض نسب حدوث "الإعاقات الخلقية" طبقا لما تحدده الدراسات الفنية التفصيلية في هذا الصدد.

إعمار للاستشارات الهندسية
IMAR, Engineering Consultants